معهد التخطيط القومي

دور مراكز الفكر في دعم التنمية المستدامة

(بالتطبيق على معهد التخطيط القومي)

The role of think tanks in supporting sustainable development

(Applied to the Institute of National Planning)

إعداد

عبد الرحمن عبد العاطى حسينى

إشراف

أ.د. سحر البهائي

مدير مركز التخطيط والتنمية البيئية

بحث لاستكمال متطلبات

الحصول علي درجة الماجستير المهني

"التخطيط للتنمية المستدامة"

2020

مستخلص البحث

يستهدف البحث دراسة دور مراكز الفكر في مجال البحث العلمي من الناحية النظرية كإطار عام، مع التركيز على دور أحد مراكز الفكر بمصر (معهد التخطيط القومي) في نشر ودعم مفهوم التنمية المستدامة. وتوصل البحث لاهم النتائج التالية: (1) مراكز الفكر هى مراكز تقوم بالدراسات والبحوث الموجهة لصانعي القرار، والتي قد تتضمن توجيهات أو توصيات معينة حول القضايا المحلية والدولية، بهدف تمكين صانعي القرار والمواطنين لصياغة سياسات حول قضايا السياسة العامة. وتعد هذه المراكز في كثير من الأحيان بمثابة مؤسسات وسيطة بين الأكاديميين وجماعة صناع السياسات العامة وصنع القرار، وتهدف هذه المراكز عادة لخدمة المصالح العامة كونها جهات مستقلة تترجم نتائج البحوث والدراسات بلغة مفهومة، وموثوقة وسهلة الوصول لصناع القرار والرأي العام. (2) مراكز الفكر في العالم العربي لازالت حديثة النشأة مقارنة بالدول الغربية وبالرغم من زيادة عددها في الأونة الاخيرة إلا انها غير فعالة بالشكل الكافى.(3) أن أهم مراكز الفكر فى مصر هى مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، المركز المصرى للدراسات الاقتصادية، مركز دعم واتخاذ القرار، ومعهد التخطيط القومى.(4) أن رسالة معهد التخطيط القومي تقوم على إنتاج ونشر المعرفة وتقديم حلول مبتكرة لصانعي السياسات ومتخذي القرارات على كافة المستويات فى مجالات التخطيط والتنمية، وان ذلك يتحقق من خلال إجراء البحوث والدراسات والاستشارات وبناء القدرات لتحقيق أهداف خطط التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: مراكز الفكر، التنمية المستدامة، البحث العلمي، معهد التخطيط القومي

Summary

The research aims to study the role of thought centers in the field of scientific research in theory as a general framework, focusing on the role of one of the think tanks in Egypt (the National Planning Institute) in disseminating and supporting the concept of sustainable development. The research reached the following main results: (1) think tanks are centers that conduct studies and research directed at decision makers, which may include specific directions or recommendations on domestic and international issues, with the aim of enabling decision makers and citizens to formulate policies on public policy issues. These centers are often considered as intermediary institutions between academics and the group of public policy makers and decision-making, and these centers usually aim to serve public interests as they are independent bodies that translate research and study results in an understandable, reliable and accessible language for decision makers and public opinion. (2) The think tanks in the Arab world are still newly established compared to western countries, and despite the increase in their number recently, they are not sufficiently effective. (3) The most important think tanks in Egypt are the Al-Ahram Center for Strategic Studies, the Egyptian Center for Economic Studies, a support center And decision-making, and the National Planning Institute. (4) The mission of the National Planning Institute is to produce and spread knowledge and provide innovative solutions to policy makers and decision-makers at all levels in the areas of planning and development, and that this is achieved through conducting research, studies, consultations and capacity-building to achieve the goals of development plans Sustainable.

Key words: think tanks, sustainable development, scientific research, national planning institute

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
القسم الأول: الإطار النظرى	3
1.1 مقدمة البحث	3
2.1 أهداف البحث	3
3.1 اهمية البحث	3
4.1 المشكلة البحثية	3
5.1 تساؤلات البحث	4
6.1 منهجية البحث	4
7.1 حدود البحث	4
8.1 المفاهيم البحثية	4
9.1 الدراسات السابقة	8
القسم الثانى: الدراسة التطبيقية	14
1.2 مقدمة	14
2.2 نبذة عن مراكز الفكر	14
2-2-1 مراكز الفكر في الولايات المتحدة الامريكية	14
2-2-2 مراكز الفكر الافريقية	16
2-2-3 مراكز الفكر العربية	16
2-2-4 مراكز الفكر في مصر	18
المراجع	36
مراجع باللغة العربية	36
المواقع الالكترونية	36

القسم الأول: الإطار النظرى

1-1 مقدمة البحث:

تزايد الاهتمام بمراكز الأبحاث والدراسات عالميّا بشكل واضح وملحوظ في العقود الأخيرة من القرن العشرين، فقد أصبحت تمثِّل أحد الدلائل الهامّة على تطور الدولة وتقييمها للبحث العلمي واستشرافها آفاق المستقبل؛ وذلك وفق المنظور المعرفي لتطور المجتمعات الإنسانية عمومًا.

وتعد عملية دراسة القضايا والمشكلات التي تواجه المجتمع والدولة وتحليلها، من أهم الأدوار التي تضطلع بها المراكز البحثية عموما؛ إذ تهدف من خلالها إلى معرفة الأسباب التي تكمن وراءها، وبلورة الرؤى والمقترحات العلمية المتعلّقة بها، ووضع الحلول المناسبة لها، وقد أصبح للمراكز البحثية دور رائد ومتقدم في قيادة السياسات العالمية، وصارت أداة رئيسة لإنتاج العديد من المشاريع الإستراتيجية الفاعلة. وهي الجهات الأساسية التي تستطيع رسم خطط المشاركة في تلك المشاريع، والإسهام فيها إسهاما فاعلا.

كما أصبحت مراكز الأبحاث والدراسات جزءا لا يتجزّأ من المشهد السياسي والتنموي في العديد من البلدان المتقدمة، فضلًا عن دورها الأساسي في نهوض الأمم وتقدُّم الشعوب نحو تحقيق أهدافها. وقد ارتقت تلك المراكز الحديثة إلى حدّ، أصبحت فيه أحد الفاعلين في رسم التوجهات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية وأحد المؤثِّرين فيها، وأحد المشاركين في وضع الحلول لها؛ وذلك من خلال توظيف البحث العلمي في خدمة قضايا المجتمع، بتقديم الرؤى وطرح البدائل والخيارات، بما يدعم عمليات صنع القرارات ورسم السياسات.

1-2 أهداف البحث:

يسعى البحث إلى دراسة دور مراكز الفكر في مجال البحث العلمي من الناحية النظرية كإطار عام، مع التركيز على دور أحد مراكز الفكر بمصر (معهد التخطيط القومي) في نشر ودعم مفهوم التنمية المستدامة.

1-3 أهمية البحث:

تأتى أهمية البحث فى كيفية الإستفادة من مراكز الفكر وما توفره من منفعة عامة (استثمار استراتيجي يعود بمنافعه على الجميع). فالمجتمع ككل، على المستوى المحلي، أو الإقليمي، أو الدولي، هو الذي سيكون الرابح الأكبر من خلال الأبحاث والندوات المؤتمرات التي تقدمها هذه المراكز.

1-4 المشكلة البحثية:

يُعد موضوع التنمية أحد أهم الأولويات لدول العالم منذ النصف الثاني من القرن العشرين، حيث حقق الاقتصاد الدولي خلال تلك الفترة نمواً ملحوظاً، إلا إن هذا النمو لم يرقى إلى مستوى التنمية في كل الدول، والذي يتطلب تغييرات اقتصادية واجتماعية وثقافية تجعل من الإنسان الهدف والوسيلة وترقى به وبالمجتمع إلى مستوى عال

من الوعي والمسئولية. هذا وقد أطلقت الأمم المتحدة مبادرات تنموية في إطار خطة التنمية المستدامة التى تشمل أهدافاً اقتصادية واجتماعية، وبيئية، وتشمل أيضاً التزامات مشتركة للدول ووسائل التنفيذ والشراكة، وانطلاقاً من الهدف السابع عشر لأهداف التنمية المستدامة 2030 والمتعلق بـ "الشراكة" حيث تعتبر مراكز الفكر شريك في مشروع تحقيق التنمية المستدامة؛ فهي على المستوى العالمي تلعب دوراً رئيسياً في صياغة الوعي حول السياسة التنموية وكيفية تحقيقها لدعم مسارات التنمية المستدامة، وهنا يثأر التساؤل حول دور مراكز الفكر على المستوى المحلى في نشر الوعى التنموى ومفاهيم التنمية المستدامة، مع التركيز على الدور الذي يقوم به معهد التخطيط القومي كأحد مراكز Think tanks.

1-5 تساؤلات البحث:

وبناءاً على ما تقدم فقد تم صياغة مشكلة البحث فى التساؤل التالى:

ماهية مراكز الفكر ودورها بصفة عامة، ودورها في دعم ونشر التنمية المستدامة بالتطبيق على أحد مراكز الفكر في مصر؟

1-6 منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفى الذى يستند إلى مراجعة البحوث والتقارير والإحصاءات الصادرة عن الجهات المعنية وكذلك مراجعة الأدبيات السابقة التى تناولت هذا الموضوع وتحليل نتائجها.

1-7 حدود البحث:

الحدود المكانية: معهد التخطيط القومي كأحد مراكز الفكر في جمهورية مصر العربية

الحدود الزمنية: 2015- 2019

1-8 المفاهيم البحثية:

مفهوم مراكز الفكر

- لا يوجد تعريف محدد لمراكز الفكر إذ تتعدد التعريفات والإتجاهات التى تناولت المفهوم فهناك من الخبراء من عرفها وفقاً لمجال أهتمامها أو من منظورها الوظيفى أو وفقاً لموقعها داخل النسيج المجتمعى، ويمكن بوجه عام الوقوف على إتجاهين رئيسيين لتعريف مفهوم الفكر:

الإتجاه الأول،

يعرف هذا الأتجاه مراكز الفكر وفقاً لما تنتجه من أبحاث وتحليلات فى مجال السياسة العامة وتقديم النصح والمشورة لصانع القرار، ويندرج تحت هذا الأتجاه عدة تعريفات كتعريف برنامج الأمم المتحدة الأنمائى الذى

ينظر إلى مراكز الفكر على أنها" منظمات تنغمس بشكل منتظم فى البحث والدفاع عن أى أمور تتعلق بالسياسة العامة أى أنها الجسر الواصل بين المعرفة والسلطة داخل الديمقراطيات الحديثة ".

الإتجاه الثاني،

يتناول مفهوم مراكز الفكر بمعنى ضيق ويرتبط أساساً بالخبرة الأمريكية والبريطانية حيث يعرف هذا الأتجاه مراكز الفكر بأنها المؤسسات البحثية فى السياسة العامة التى تتمتع باستقلال واضح عن الحكومة والمصالح المجتمعية " الشركات – الأحزاب السياسية – جماعات الصالح ".

ولكن يؤخذ على هذا الأتجاه أنه لم يؤخذ فى الأعتبار أن إستقلالية مراكز الفكر مسألة نسبية وفقاً للظروف الإقليمية التى تتواجد فيها وتتفاوت من نظام إلى أخر، فهناك مراكز فكر فى بعض الدول تتبع الحكومات مثل مصر، إسرائيل، فيتنام. وهناك مراكز فكر تابعة للأحزاب مثل الموجودة في كل من شيلى، وأوراجواى. كما يوجد مراكز فكر تابعة للجامعات مثل الموجودة بأمريكا اللاتينية،(المركز الديمقراطى العربى " المصانع المعقودة – مراكز الفكر العربية " ودورها فى صناعة القرار)

- يمكن تعريف مراكز الفكر بأنها مراكز بحوث، حيث يجتمع الأكاديميون والمحللون وصنّاع السياسات، وغيرهم من المسؤولين ويعملوا على دراسة السياسات الراهنة والساخنة. يتمثّل الهدف الأساسي لمراكز الفكر في تطوير أساليب مبتكرة وجديدة لمجموعة من القضايا المتعلقة بالأمن القومي أو السياسة الخارجية أو النمو الاقتصادي أو التنمية الاجتماعية. (سليمان شيخ،2014 مراكز الفكر، منفعة عامة للمجتمع، مركز بروكنجز الدوحة،
- كما يعرف مشروع مراكز الفكر والدراسات العالمي، مراكز الأبحاث والدراسات بأنها مؤسسات تقوم بالدراسات والبحوث الموجهة لصانعي القرار، والتي قد تتضمن توجيهات أو توصيات معينة حول القضايا المحلية والدولية، بهدف تمكين صانعي القرار والمواطنين لصياغة سياسات حول قضايا السياسة العامة.. وتعد هذه المراكز في كثير من الأحيان بمثابة مؤسسات وسيطة بين الأكاديميين وجماعة صناع السياسات العامة وصنع القرار، وتهدف هذه المراكز عادة لخدمة المصالح العامة كونها جهات مستقلة تترجم نتائج البحوث والدراسات بلغة مفهومة، وموثوقة وسهلة الوصول لصناع القرار و الرأي العام.
- إن مراكز الدراسات والبحوث العلمية الرصينة تشكل مصدراً أساسياً للمعلومات والنصح لصنّاع القرار على مختلف مستوياتهم، إنّ الدور الأساسي المنوط بهذه المراكز يتركّز على تحليل الواقع، وتقديم رؤى مستقبلية من أجل النهوض بواقع جديد أو تطوير الواقع الحالي إلى مستوى أفضل، وفق مرجعيات أكاديمية واستراتيجية، بعيداً عن الارتجال، أو النظرة الأحادية.

أدوار مراكز الفكر:

يمكن حصر الأدوار التى تقوم بها مراكز الفكر في المجتمعات فيما يلي:

(1) تحليل الواقع وتقديم رؤى مستقبلية وفق مرجعيات أستراتيجية وأكاديمية.

(2) مركز لإنتاج الفكر وإيجاد سبل لإثرائها وتطبيقها فى الواقع على شتى مجالات الحياة.

(3) تقديم الخطط والأستراتيجيات المبينة على أسس علمية لصانع ومتخذ القرار.

(4) تحديد الحلول المختلفة والبدائل المتنوعة لحل مشكلة ما.

(5) إستشراف الظواهر والمشكلات المستقبلية والتنبيه إليها لأنها غير ملموسة. (المجلس المصرى للشئون الخارجية 2018، دور مراكز الفكر وأهميتها فى ضوء التغيرات العالمية الراهنة).

التنمية المستدامة:

التنمية المستدامة (Sustainable Development) تعرف بأنها التنمية التي تُلبي احتياجات البشر في الوقت الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تحقيق أهدافها، وتركز على النمو الاقتصادي المتكامل المستدام والإشراف البيئي والمسؤولية الاجتماعية.

فالتنمية المستدامة هي عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات، وكذلك الأعمال التجارية بشرط أن تلبي احتياجات الحاضر بدون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها.

وقد عرف تقرير برونتلاند الذي أصدرته اللجنة الدولية للبيئة والتنمية في عام 1987 بعنوان "مستقبلنا المشترك" التنمية المستدامة بأنها 'التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن يعرض للخطر قدرة الأجيال التالية علي إشباع احتياجاتها."

وتعرف منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) التنمية المستدامة (الذي تم تبنيه في عام ١٩٨٩) كما يلي:

"التنمية المستدامة هي إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية. إن تلك التنمية المستدامة (في الزراعة والغابات والمصادر السمكية) تحمي الأرض والمياه والمصادر الوراثية النباتية والحيوانية ولا تضر بالبيئة وتتسم بأنها ملائمة من الناحية الفنية ومناسبة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية."

مما سبق يتضح لنا أن التنمية المستدامة في الواقع هي "مفهوم شامل يرتبط باستمرارية الجوانب الاقتصادية، والاجتماعية والمؤسسية والبيئية للمجتمع"، حيث تُمكّنُ التنمية المستدامة المجتمع وأفراده ومؤسساته من تلبية احتياجاتهم والتعبير عن وجودهم الفعلي في الوقت الحالي مع حفظ التنوع الحيوي والحفاظ على النظم الإيكولوجية والعمل على استمرارية واستدامة العلاقات الإيجابية بين النظام البشري والنظام الحيوي حتى لا يتم الجور على حقوق الأجيال القادمة في العيش بحياة كريمة، كما يحمل هذا المفهوم للتنمية المستدامة ضرورة مواجهة العالم لمخاطر التدهور البيئي الذي يجب التغلب عليه مع عدم التخلي عن حاجات التنمية الاقتصادية وكذلك المساواة والعدل الاجتماعي.

ومما تجدر الإشارة إليه، أنه رغم شمولية مفهوم التنمية المستدامة واشتمالها على جوانب اقتصادية واجتماعية ومؤسسية وبيئية وغيرها إلاّ أنّ التأكيد على البعد البيئي في فلسفة ومحتوى التنمية المستدامة، إنّما يرجع إلى أن إقامة المشروعات الاقتصادية الكثيرة والمتنوعة يجهد البيئة سواء من خلال استخدام الموارد الطبيعية القابلة للنضوب أو من خلال ما تحدثه هذه المشروعات من هدر أو تلويث للبيئة، ومن ثمّ تأخذ التنمية المستدامة في اعتبارها سلامة البيئة، وتعطي اهتماماً متساوياً ومتوازياً للظروف البيئية مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية، وتكون حماية البيئة والاستخدام المتوازن للموارد الطبيعية جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية المستدامة.

وجديرٌ بالذكر أيضاً، أن عملية دمج الاعتبارات الاقتصادية مع الاعتبارات البيئية في عمليات صنع واتخاذ القرارات المختلفة هو بمثابة الطريق السليم لتحقيق التنمية الاستدامة، فالاعتبارات البيئية التي يشملها قرار ما لا تمثل – بالضرورة – تضاد مع الاعتبارات الاقتصادية التي يهدف إليها هذا القرار. فعلى سبيل المثال، فإنَّ السياسات الزراعية والتي تعمل على حفظ نوعية الأراضي الزراعية بهدف تحسين آفاق التنمية الزراعية على المدى البعيد، كما أن زيادة الكفاءة في استخدام الطاقة والمواد من شأنها أنْ تخدم الأهداف البيئية.

البعد البيئي للتنمية المستدامة:

تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق العديد من الأهداف البيئية، وتتمثل فيما يلي:
الاستخدام الرشيد للموارد الناضبة، بمعنى حفظ الأصول الطبيعية بحيث نترك للأجيال القادمة بيئة مماثلة حيث أنّه لا توجد بدائل لتلك الموارد الناضبة.
مراعاة القدرة المحدودة للبيئة على استيعاب النفايات.
ضرورة التحديد الدقيق للكمية التي ينبغي استخدامها من كل مورد من الموارد الناضبة، ويعتمد ذلك على تحديد قيمتها الاقتصادية الحقيقية، وتحديد سعر مناسب لها بناءً على تلك القيمة.
الهدف الأمثل للتنمية المستدامة هو التوفيق بين التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة مع مراعاة حقوق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية خاصة الناضبة منها.

البُعد الاقتصادي: للتنمية المستدامة

تهدف التنمية المستدامة بالنسبة للبلدان الغنية إلى إجراء تخفيضات متواصلة في مستويات استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية والتي تصل إلى أضعاف أضعافها في الدول الغنية مقارنة بالدول الفقيرة.

البُعد الإجتماعي للتنمية المستدامة:

إنّ عملية التنمية المستدامة تتضمن تنمية بشرية تهدف إلى تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم، فضلاً عن عنصر المشاركة حيثُ تؤكّد تعريفات التنمية المستدامة على أنّ التنمية ينبغي أن تكون بالمشاركة بحيث يشارك الناس في صنع القرارات التنموية التي تؤثر في حياتهم،_حيث يشكل الإنسان محور التعريفات المقدمة حول التنمية المستدامة، والعنصر الهام الذي تشير إليه تعريفات التنمية المستدامة – أيضاً – هو عنصر العدالة أو الإنصاف والمساواة، وهناك نوعان من الإنصاف هما إنصاف الأجيال المقبلة والتي يجب أخذ مصالحها في الاعتبار وفقاً لتعريفات التنمية المستدامة، والنوع الثاني هو إنصاف من يعيشون اليوم من البشر ولا يجدون فرصا متساوية مع غيرهم في الحصول على الموارد الطبيعية والخدمات الاجتماعية، والتنمية المستدامة تهدف إلى القضاء على ذلك التفاوت الصارخ بين الشمال والجنوب._كما تهدف التنمية المستدامة أيضاً – في بعدها الاجتماعي– إلى تقديم القروض للقطاعات الاقتصادية غير الرسمية، وتحسين فرص التعليم، والرعاية الصحية بالنسبة للمرأة.

البُعد التكنولوجي للتنمية المستدامة:

تستهدفُ التنمية المستدامة تحقيق تحولاً سريعاً في القاعدة التكنولوجية للمجتمعات الصناعية، إلى تكنولوجيا جديدة أنظف، وأكفأ وأقدر على الحد من تلوث البيئة، كذلك تهدف إلى تحولا تكنولوجيا في البلدان النامية الآخذة في التصنيع، لتفادي تكرار أخطاء التنمية، وتفادي التلوث البيئي الذي تسببت فيه الدول الصناعية، ويشكل التحسن التكنولوجي الذي تستهدفه التنمية المستدامة، وسيلة هامة للتوفيق بين أهداف التنمية والقيود التي تفرضها البيئة، بحيث لا تتحقق التنمية على حساب البيئة.

9.1 الدراسات السابقة

- **دراسة الخزندارو الأسعد،2019، التعرف على دور مراكز الفكر والدراسات في البحث العلمي وصنع السياسات العامة، والمنشورة بملتقي الباحثين السياسيين العرب.**

يسعى هذا البحث إلى دراسة دور مراكز الفكر أو الدراسات (Think Tanks) الخاصة في مجال البحث العلمي من الناحية النظرية كإطار عام، مع إعطاء بعض التركيز لهذا الدور على الحالة أو البيئة العربية. ونتناول دراسة هذا الدور من خلال منظور العلوم الاجتماعية بشكل عام، و منظور جماعة العلوم السياسية والعلاقات الدولية والسياسة الخارجية بشكل خاص.

لجأت هذه الدراسة إلى أسلوب مسح العديد من الأدبيات الغربية التي تناولت دراسة مراكز البحث وصناعة الفكر وأدوارها في هذه المجتمعات، كما لجأ الباحث إلى الاستفادة من الممارسة والتجربة العملية التي عاشها في هذا المجال، لمدة خبرة تزيد عن خمسة عشر عاماً في مجال إدارة مراكز البحوث والدراسات والمشاريع البحثية. أيضاً، لجأ الباحث إلى استخدام عملية مقارنة بين أدوار ومهام المراكز البحثية في العالم العربي عموماً مع المراكز الغربية؛ للتعرف على طبيعة هذه الأدوار والمهام، وكيفية تأثيرها في رسم السياسات العامة أو صناعة القرار، وقد قدمت الدراسة في الختام تحليلاً لأهم المعوقات والتحديات التي تواجه فعالية ودور المراكز البحثية في العالم العربي، والتى من أهمها كما حددتها الدراسة ضعف "ثقافة التفكير المنهجي" لدى الكثير من المسؤولين و الإدارة العليا، الحذر المفرط من الانفتاح بسهولة على الأفكار الجديدة "New ideas" القادمة من خارج محيط الإشراف والإدارة المباشرة للمسؤولين وصناع القرار، وخاصة الأفكار الجديدة القادمة من مؤسسات بحثية عربية وليست غربية؛ غياب لوجود قواعد بيانات عربية إلكترونية، وبمعايير عالمية، أي عدم توفر مصادر للمعلومات الرصينة والبيانات العلمية الحديثة، والتي تشكل مصدراً أساسياً لإعداد الدراسات والأبحاث العلمية وتطور البحث العلمي؛ ضعف الشراكة التفاعلية بين مراكز الدراسات والأبحاث الخاصة، والمستقلة مع مختلف القطاعات الحكومية، سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، أو حتى مع شركات القطاع الخاص الكبرى التي تميل عادة إلى الاعتماد على إجراء الدراسات والبحوث التي تحتاجها على مراكز الأبحاث الأمريكية أو الأوروبية.

- **دراسة رانجه زكية،2015، دور مؤسسات البحث العلمى ومراكز الفكر Think tanks في ترشيد السياسات العامة في الدول العربية.**

اهتمت الدراسة بالحديث عن مفهوم ودور مراكز الفكر في الدول المتقدمة، وكيف تساهم هذه المراكز في ترشيد عملية صناعة القرار ورسم السياسات العامة في هذه الدول، وحاولت تحديد دورها في الدول العربية خاصة مع تعدد وتنوع المشاكل والتحديات التى تواجهها هذه المنطقة، وتناول البحث المحاور التالية محور حدد من خلاله مفهوم مراكز الفكر وعلاقتها بالبحث العلمى، وتحدي وتصنيف مراكز الفكر. ومحور تطرق فيه الى تاريخ ظهور

مراكز الفكر، ومحور عن رشادة السياسات العامة، وعلاقة مراكز الفكر بكل من السياسات العامة وصنع القرار، ومحور تحدث فيه عن مراكز الفكر في العالم العربي ودورها في صنع السياسات العامة.

وتوصل البحث الى ان هناك العديد من التعاريف لمفهوم مراكز الفكر وفق التصنيف التى تندرج تحته، وان المعايير التى تصنف تحتها هى ثلاثة معايير معيار توافر الموارد سواء مادية أو بشرية، ومعيار جودة الأنشطة،ومعيار جودة المخرجات. وان من اكثر مجالات لهذه المراكز الدراسات الأمنية، والدراسات حول الطاقة والسياسة الخارجية والدراسات الاقتصادية والدراسات المتعلقة بالتعليم والصحة وقضايا البيئة.

وفيما يتعلق بدورها في ترشيد السياسات العامة فأن هذا الدور مرتبط بشكل كبير بتأثير المعرفة والثقافة السياسية على صنع السياسة واتخاذ القرار. وعن واقع مراكز الفكر في العالم العربي فى إنها لازالت حديثة النشأة مقارنة بالدول الغربية وبالرغم من زيادة عددها في الأونة الاخيرة إلا انها غير فعالة بالشكل الكافى.

- **<u>دراسة محمود السيقلي، 2019، دور مراكز الفكر والبحث في صنع القرا: واقع مراكز الفكر العربية، كلية الحقوق بجامعة محمد الأول، المغرب.</u>**

تطرقت الدراسة لماهية مراكز الفكر والبحث ووظيفتها في ميدان صنع القرار والسياسات العامة، ثم واقع تلك المراكز في الدول العربية، والاشكاليات التي تعاني منها، كرأس المال واستقطاب الكفاءات، وما له من تأثير على استقلالية تلك المراكز وانعكاس ذلك على أجندتها البحثية، وما تستخدمه المراكز الفكرية بشكل عام للتأثير في صناع القرار ومعدو السياسات. وقد توصلنا لعدد من التوصيات الموجهة لمراكز الفكر وأخرى موجهة لصانع القرار كتعبير عن ارادة حقيقية للتغير نحو الأفضل. فالنسبة لمراكز الفكر؛ يجب أن تمتاز بالتنوع البحثي والاستمرارية، وباستقطاب الباحثين وتدريبهم على اعداد اوراق السياسة العامة، والتنسيق المتبادل بني جميع مراكز الفكر، علاوة على الاستفادة من التجارب الدولية للمراكز الفكرية، وخلق حركات رأي مجتمعية لتشكيل آلية من القوة الناعمة .أما بالنسبة لصانع القرار؛ فالامر يتوقف على الرغبة والارادة في دمج هذا الفاعل الهام خلال منظومة صنع القرار والسياسات، من خلال التعاون معها لتخطي أزمة الثقة، وتبادل المعلومات فى ظل مناخ من الحرية والدعم، والاستعانة بباحثي هذه المراكز داخل جهاز الدولة، والاهم من كل ذلك هو النظر للمستقبل. ففي ظل ما يجابه المنطقة العربية من تحديات داخلية وخارجية، هناك ضرورة ملحة للتصدي لواقع مراكز الفكر العربية والذي لن يقاومه الا الفكر الاستراتيجي الذي ينظر للمستقبل. فوجود مراكز الفكر وما تمارسه من دور لم يعد ترف فكري أو شكل للتباهي والتفاخر، ولكنه أضحى ضرورة مجتمعية. إن مراكز الفكر والبحث العربية في تصاعد وانتشار ونمو؛ لكنها لم تتبوأ مكانتهاً الحقيقية بعد. لقد حان الوقت لتصبح لتلك المؤسسات أهمية ودور رائد في خدمة قضايا المجتمع، وأن يكون وجودها خادما للمصالح الحيوية للدولة .

- **مقالة لهزار صابر أمين،2018 مراكز التفكير ودورها في التأثير على صنع السياسة، منشور في** http://fcdrs.com/mag/issue

أوضح من خلالها أن أول استخدام مدون لعبارة think tanks يعود إلى الخمسينيات والسبعينيات إذا تم استخدم هذه العبارة بشكل عام للإشارة إلى مؤسسة راند والى المجموعات الأخرى التي ساعدت القوات المسلحة.

في الوقت الراهن تستخدم العبارة بدرجة كبيرة للإشارة إلى مؤسسات إعطاء النصح، وبذلك فان عبارات (مراكز الأبحاث والدراسات أو صناديق الفكر أو مراكز التفكير) يشير إلى شيء واحد معروف في اللغة الانكليزية بـ think– tanks. وتناول بشكل كبير تعريف لمراكز التفكير فتعرفها الموسوعة المجانية المعروفة بـ (wikipedia– Free Encyclopedia) بأنها (أيّة منظمة أو مؤسسة تدعي بأنها مركز للأبحاث والدراسات أو كمركز للتحليلات حول المسائل العامة والمهمة)، ويعرفها بعض الكتاب بأنه (أي منظمة تقوم بأنشطة بحثية سياسية تحت مظلة تثقيف وتنوير المجتمع المدني بشكل عام، وتقديم النصيحة لصناع القرار بشكل خاص) ، وفي تعريف آخر تعّد مراكز التفكير بأنها (تلك الجماعات أو المعاهد المنظمة بهدف إجراء بحوث مركزة ومكثفة وتقدم الحلول والمقترحات للمشاكل بصورة عامة وخاصة في المجالات التكنولوجية والاجتماعية والسياسية والإستراتيجية أو ما يتعلق بالتسلح). كما تناول أنواع مراكز التفكير منها مراكز التفكير المستقلة، ومراكز التفكير الرسمية (الحكومية)، وهناك مراكز أخرى ذات اختصاصات محددة (كالصحة، والنشاطات الاجتماعية، والتعليم وغيرها من المجالات. ويرى الكاتب انه ليس من السهل تحديد طبيعة التأثير والدور الذي تمارسه مراكز التفكير على عملية صنع السياسة واتخاذ القرار لان هذا الأمر يحتاج إلى إمكانيات علمية ومعرفية كبيرة وأيضا إلى وقت ووسائل متنوعة من المصادر والوثائق قد لا تستطيع الحصول عليها بسهولة.

الا انه ومع الانتشار الواسع لوسائل الاتصال والإعلام المتنوعة والتعبير عن الرأي كل ذلك أدى إلى سهولة انتشار وتبادل الآراء والأفكار والمعلومات إذ أصبحت وسائل الإعلام أدوات إيصال الفكر والآراء للمستفيدين من السياسيين والمختصين الآخرين وبالتالي أصبحت معاهد البحوث ومراكز التفكير بمثابة مراكز إنتاج هامة لصناعة ونشر الجديد من الأفكار ومصادر رئيسة لتزويد وسائل الإعلام بالحديث من الآراء والإحصاءات والتحليلات وبذلك أصبح التفاعل المتواصل بين مراكز التفكير والبحوث ووسائل الإعلام أهم أدوات تشكيل الرأي العام وأكثر الأطراف قدرة على مراقبة أعمال الدولة بوجه عام ومصدر معلومات وخبرة لم يعد بالإمكان الاستغناء عنها.

- **دراسة حسان عبدالله حسان،2018، مراكز الدراسات والأبحاث.. ودورها في صناعة القرار السياسي، https://mugtama.com/ntellectual/item**

أوضحت الدراسة وجود 1828 مركزاً بحثياً في أمريكا و426 في الصين و287 في بريطانيا، كما يوجد 3 أنواع لمراكز البحوث: حكومية ونصف حكومية ومستقلة، وفي النموذج العلمي لمراكز البحوث تنحسر الفردية في اتخاذ القرارات ويحل محلها التفكير العلمي الجماعي.

كما أوضحت الدراسة وجود أربعة نماذج لصناعة القرار، هي:

1-النموذج الفردي: الذي يصدر فيه القرار عن قيادة فردية، ويمثلها النظم الدكتاتورية.

2- النموذج الحزبي العقائدي: الذي تتجاهل فيه القيادة السياسية وأصحاب القرار السياسي المتغيرات المحلية والعالمية في مقابل التمسك بقوالب ثابتة في إصدار القرارات.

3- النموذج البيروقراطي: ويعتمد فيه صانع القرار على مؤسسات بيروقراطية، وتحليلات وتفسيرات مشوهة، وبالتالي بدائل خاطئة وذلك بسبب رغبة قادة هذه المؤسسات البيروقراطية في إرضاء الرؤية الذاتية لصانع القرار -والمعروفة لديهم سلفاً- بقصد التقرب منه وانتزاع أكبر قدر من اختصاص الآخرين.

4- النموذج العلمي: ويتبع فيه صانع القرار خطوات المنهج العلمي في بناء القرارات والبدائل من خلال كوادر علمية ومتخصصة في كافة المجالات والتخصصات التي تخص شأن القرار السياسي في الدولة.

وهذا النمط الأخير هو الذي تؤدي فيه مراكز البحوث والدراسات أدوراها البارزة وتظهر فيها نتائجها الملموسة؛ حيث تنحسر الفردية في اتخاذ القرارات ويحل محلها التفكير العلمي الجماعي الذي يتوافر في مراكز والبحوث والدراسات.

وبصفة عامة تقوم مراكز البحوث والدراسات فيما يتعلق بالمرحلة الفكرية (إعداد وتهيئة الدراسات والمعارف والمعلومات التي تقدم لصانع القرار) بعدد من الواجبات المعرفية والثقافية ذات الطبيعة السياسية، التي تمثل إدراك أهم المتغيرات التي تؤثر على بناء القرار وصناعته، وهذه المتغيرات هي، البيئة الخارجية بكل أبعادها وحقائقها وضغوطها ومؤثراتها، وجوانب التداخل والتفاعل فيها. والبيئة الداخلية للقرار، وتتكون من المتغيرات والأوضاع الاجتماعية السائدة، وكذلك الأوضاع الاقتصادية والسياسية الداخلية للدولة، وجماعات الضغط، والأحزاب، والإمكانات الذاتية للدولة، وحالة المجتمع ودرجة تماسكه. والضغوط التي تمارس بشأن اتخاذ القرار في موضوع ما، إذ بدون هذه الضغوط تنتفي الحاجة إلى اتخاذ القرار أصلاً. والهيكل التنظيمي للسياسة الخارجية للدولة التي تقوم باتخاذ القرار لا سيما فيما يتعلق بالعلاقات الخارجية والشأن الدولي. والقيم والمعتقدات التي تهيمن على منهجية تفكير واضع القرار واتجاهات نظام القيم لديه. وكفاءة نظام المعلومات أو دقته، ومدى توافر الموضوعية والمهنية والسرعة في الحصول على المعلومات وتوفيرها لصانع القرار.

وفي الخاتمة أبرزت الدراسة مجموعة من الإشكالات تعاني منها مراكز الأبحاث والدراسات في العالم العربي وهي: ضعف ثقافة التأسيس المنهجي لدى الكثير من المسؤولين والإدارة العليا. الحذر المفرط من الانفتاح بسهولة على الأفكار الجديدة، القادمة من خارج محيط الإشراف والإدارة المباشرة للمسؤولين وصناع القرار.

غياب وجود «قواعد بيانات عربية إلكترونية» تشكل مصدراً أساسياً لإعداد الدراسات والأبحاث العلمية.

ضعف الشراكة التفاعلية بين مراكز الأبحاث والدراسات الخاصة والمستقلة مع مختلف القطاعات الحكومية، بما فيها المؤسسة السياسية.

ضعف الإمكانيات والقدرات التسويقية للإنتاج المعرفي والنشر العلمي الذي يصدر عن بعض مراكز الأبحاث والدراسات العربية.

6- ارتباط مراكز الأبحاث والدراسات بوظائف غير علمية، كأن تكون «غطاء للعمل السياسي» من قبل بعض صناع القرار، أو كمؤسسات وظيفتها التبرير للسلطة قراراتها السياسية.

- **مقالة ماجد الزاملي،2020، مراكز البحث العلمي ودورها في توجيه سياسة الدولة في مجال الاقتصاد والتعليم والاجتماع، http://www.ahewar.org/**

أوضحت المقالة أن دور مراكز الأبحاث والدراسات يتركز في إنتاج المعرفة والبحث العلمي وما ينتج عنه من تطبيقات على صعيد توجيه وصياغة السياسة العامة للدول في مختلف مجالاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتعليمية وغيرها. وانه في كثير من الأحيان يتم اتخاذ القرار من المسؤولين في قضايا معينة وفق ما تحدده نتائج دراسات المراكز البحثية. كما انه إذا توفرت الإرادة لدى صناع القرار فإن المراكز البحثية قادرة إلى حد كبير على تحقيق الشراكة على صعيد صنع السياسات العامة، وإعداد استراتيجيات لحل المشكلات والأزمات، إن دور وتأثير مراكز الدراسات والأبحاث في الدول الغربية عموماً، وأميركا خصوصاً، في عملية صنع القرار ورسم السياسات العامة يتفاوت بشكل كبير عن دورهم وتأثيرهم في دول العالم الثالث بما في ذلك العالم العربي. وبصفة عامة تقدم مراكز الأبحاث والدراسات، الخدمات الاستشارية للقطاع الحكومي ومؤسساته في العديد من القضايا التي تتطلب معرفة متخصصة وسرعة في الإنجاز أو القرار، نظرا لان هذه المراكز البحثية عادة تتوفر لها مجموعة أو شبكة من الخبراء داخل وخارج المراكز تكون على ارتباط وثيق بها، أو تملك المراكز سرعة في الوصول إليها أو السرعة في تكليفها بمهام بحثية أو استشارية معينة، كما تملك المراكز القدرة على توفير البيانات البحثية اللازمة لصناع القرار والمسؤولين عند الحاجة.

واوضح الكاتب من ناحية أخرى قدرة هذه المراكز البحثية على متابعة أحدث الدراسات وترجمة المنشورات والمؤلفات التي تصدر عن المؤسسات والمراكز البحثية في الدول الأخرى خاصة الدول التي تكون موضع اهتمام خاص. وبمعنى آخر فإن مراكز الأبحاث تشكل مصدراً هاماً للمعلومات أو المعرفة للمسؤولين والقيادات العليا حول طروحات وآراء الآخرين لدول أخرى في القضايا أو الشؤون الدولية. أيضاً تلعب دوراً هاماً في مجال "المستقبليات" أو المجال "الاستشرافي" خاصة مع تطور علم المستقبليات في العالم الغربي والتي أصبحت نتائج هذه الرؤى المستقبلية من المتطلبات الأساسية للتخطيط الاستراتيجي في الدول المتقدمة، وإن كان هذا النوع من الدراسات في العالم العربي ما يزال يقوم في الكثير منه وفق تنبؤات أو تقديرات أوانطباعات تتولد لدى الباحثين أكثر منه الاعتماد على أسس "علم المستقبليات" والذي بدأ ينمو بشكل بطيء في عالمنا العربي. وأكد الكاتب ايضا على أن مراكز الفكر والابحاث في العالم العربي مازالت تعيش حالة من التطور والنمو سواء من حيث الانتشار أو من حيث التأثير والفعالية، ولكن ما زال الأمر في مراحل غير متقدمة، كما إن نمو ظاهرة الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع الحكومي في الدول العربية يساهم أيضاً في تعزيز دور مراكز الدراسات ومؤسسات البحث العلمي. عموماً، وكما أشار تقرير المعرفة العربي إلى أن الشراكة بين الدولة ومراكز البحوث الخاصة كإحدى مؤسسات المجتمع المدني تعتبر عنصراً ضرورياً وتشكل رافعة أساسية لدور مراكز الأبحاث كإحدى

مؤسسات القطاع الخاص. وتعتبر الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني ضرورية للارتقاء بالبحث العلمي والإبداع في المجتمع. ويمكن لهذه الشراكة أن تأخذ نموذجين متقاطعين ومتكاملين في آن معاً. ويتضمن الأول شراكة تفاعلية بين مؤسسات البحث والتطوير ومؤسسات التعليم العالي بحيث ترفد الجامعات ومؤسسات البحوث بالموارد البشرية، ثم تقود لإدماج نواتج البحوث في مناهجها التعليمية. أما النموذج الثاني فيتم عبر الشراكة التفاعلية بين قطاعات الخدمات والإنتاج الاقتصادي والمجتمعي من جهة، ومؤسسات البحث والتطوير ومؤسسات التعليم العالي من جهة أخرى، وتعمل هذه الشراكة على تحديد الاحتياجات المجتمعية وأولويات البحوث، وترجمة نواتجها إلى تطبيقات مفيدة.

يتضح من استعراض الدراسات التى تناولت دور مراكز الفكر في التنمية او اى من مناحى الحياة الاقتصادية أهم ما يلي:

- مراكز الأبحاث في العالم العربي لا تملك بشكل عام التأثير والدور الذي تلعبه مراكز الأبحاث الخاصة الغربية في دعم التنمية أو لدى صناع القرار وفي خدمة البحث العلمي.
- دور مراكز البحوث العربية ما زالت في مراحل غير متقدمة.
- إن نمو ظاهرة الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع الحكومي في الدول العربية يساهم أيضاً في تعزيز دور مراكز الدراسات و مؤسسات البحث العلمى.

القسم الثاني: الحالة التطبيقية

2-1 مقدمة:

يتكون هذا القسم من جزئين يختص الجزء الاول يعرض نبذة مختصرة عن مراكز الفكر بصفة عامة، ويسلط الجزء الثانى الضوء على بعض مراكز الفكر في الدول العربية ومصر، مع التركيز على معهد التخطيط القومي كأحد مراكز الفكر.

2-2 نبذة عن مراكز الفكر

2-2-1 مراكز الفكر في الولايات المتحدة الامريكية

يعتمد تصنيف مراكز التفكير في الولايات المتحدة الأمريكية على عدة معايير، فمثلاً من حيث استقلاليتها أو تبعيتها إلى الأجهزة الحكومية أو إلى احد المؤسسات التعليمية مثل الجامعات، وهناك مراكز الأبحاث المستقلة ومراكز الأبحاث الرسمية التابعة للحكومة، وأيضا من حيث تخصصها أو مجالات اهتمامها، فهناك مراكز متخصصة في مجال معين بينما توجد مراكز أخرى ذات اهتمامات واختصاصات متنوعة ومتعددة، فعلى سبيل المثال تعتبر مؤسسة راند متخصصة بالتعامل مع القضايا ذات الطبيعة العسكرية والمخابراتية والإستراتيجية غالباً ما تستعين بها المؤسسة العسكرية الأمريكية لمساعدة الجيش في كيفية مواجهة التحدي الذي تمثله قضايا الإرهاب والأمن القومي، وهي في الوقت ذاته مؤسسة مستقلة غير حكومية تأسست سنة 1948 بتمويل خاص كمؤسسة لا تهدف إلى الربح، وأيضا تعتبر أمريكا انتربرايز المعروفة بميولها اليمينية ذات الاهتمامات بالسياسة الاقتصادية للحكومة وتقدم لها مقترحات اقتصادية. الأمر الذي يوضح أن هناك مراكز تهتم بالسياسة الخارجية والعلاقات والشؤون الدولية، ومراكز أخرى تهتم بالشؤون الداخلية والسياسات والموضوعات المحلية في المجتمع. ويستعرض هذا الجزء بإيجاز أهم المراكز المعروفة على الصعيد العالمي في الولايات المتحدة المستقلة منها والحكومية.

مراكز التفكير المستقلة:

تجاوزت مراكز التفكير المستقلة في أمريكا عام 1988 ألف مركز نصفها تقريبًا ارتبط بالجامعات والنصف الآخر كان يعمل كمؤسسات خاصة ومستقلة، وتعّد المراكز التالية أهم وابرز مراكز التفكير في أمريكا وفي العالم، خاصة في مجالات السياسة العامة للدولة والسياسات الخارجية، والعلاقات الدولية والمسائل الإستراتيجية.

مركز بروكينجز انستتيوشن:

تأسس عام 1927 ومتخصص في الأبحاث والدراسات الأكاديمية في مجال السياسة الدولية، وينشر نتائج أبحاثه في كتب وتقارير ومجلات دورية. وهو مركز أبحاث ليبرالي ومصدراً لتزويد الحزب الديمقراطي الأمريكي

بكثير من الآراء والأفكار والكفاءات البشرية من الكوادر. يصدر عنه مجلة فصلية وحوالي 35 كتاب سنوي، ويشرف على العديد من برامج الإذاعة ويقيم العديد من الندوات والمؤتمرات العلمية.

معهد أمريكان انتربرايز:

تأسس عام 1943، كمؤسسة أبحاث خاصة استهدفت الدفاع عن النظام الرأسمالي وعن سلوكية الشركات الكبيرة ومصالحها، ولكنها بعد ذلك تعددت وتنوعت وتوسعت مجالات اهتماماتها، يقوم هذا المعهد بإصدار 4 مجلات فصلية وحوالي130 دراسة وكتاب كل سنة كما يقوم المعهد بكتابة مقالات صحفية بمعدل 3 مقالة لكل أسبوع حيث يتم نشرها في 101 جريدة يومية تحت أسماء شخصيات سياسية واقتصادية معروفة، والباحثون الذين يشتغلون في هذه المؤسسة نصفهم على الأقل هم سياسيون عملوا كموظفين في الإدارات الحكومية الأمريكية.

مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية:

تأسس عام 1962 كمؤسسة أبحاث خاصة تابعة لجامعة جورج تاون الأمريكية، ويقول مؤسسي المركز بأنه يهدف إلى تشجيع صانعي القرار السياسي والجمهور على التفكير بشكل استراتيجي فيما يتعلق بالقضايا الدولية.

مؤسسة التراث:

تأسست عام 1972 كمؤسسة أبحاث يمينية محافظة استهدفت أساسا التأثير في توجهات الرأي العام الأمريكي وخلق ظروف موضوعية تسمح للفكر اليميني المحافظ بالسيطرة على السياسة العامة للدولة والعودة لاستلام الحكم، تعمل هذه المؤسسة على توجيه الرأي العام الأمريكي باتجاه يميني محافظ، ونشر هذا التوجه على المستوى الخارجي في أوروبا.

مؤسسة راند كوربوريشن:

اكبر مؤسسات البحث الخاصة في أمريكا وفي العالم أيضا تنحصر اهتماماتها في قضايا الأمن والدفاع وعلاقة تلك القضايا بشكل عام بإستراتيجية أمريكا الأمنية والعسكرية. وتعد هذه المؤسسة العقل المفكر لوزارة الدفاع الأمريكية، في مجال إعداد الدراسات والأبحاث الخاصة بالأسلحة الأمريكية وأنظمة الدفاع المختلفة، والدراسات تجري بموجب عقود بين وزارة الدفاع وهذه المؤسسة، وتبقى بعض من أبحاثها ودراساتها لا تنشر، لذلك ينحصر تأثيرها ضمن دائرة صغيرة من صانعي القرار السياسي خاصة العسكري والأمني في الولايات المتحدة الأمريكية.

مراكز التفكير الرسمية (الحكومية):

حصلت الحكومة على فائدة كبيرة عند تعاملها مع الخبرات الموجودة خارج الأطر الرسمية وبذلك شجعت هذه المراكز ووسعت نشاطاتها في كافة المجالات التي تقع ضمن اهتمامات الدولة، وعلاقة الحكومة مع هذه المراكز ذات طابع تعاقدي، أي يتعاقد أحد الأجهزة الحكومية مع أحد هذه المراكز لقيام ببحث في مجال معين مقابل تمويل هذا البحث مادياً وتقديم كافة التسهيلات اللازمة للباحثين، وهذا ما أدى إلى زيادة الإنفاق حكومي على الأبحاث.

مكتب المحاسبة العامة:

جهاز تحقيق تابع للكونجرس الأمريكي، يبلغ عدد موظفيه حوالى 500 موظف، ومهمته القيام بالدراسات فيما يتعلق بالتجارة الخارجية، والطاقة، والتمويل، ومعونات التنمية للدول الأجنبية.

مركز الكونجرس للخدمات البحثية:

مركز ذو اهتمامات متعددة وخاصة السياسة الخارجية والعلاقات الدولية وتقدم هذه الدراسات إلى الكونجرس الأمريكي.

مكتب الكونجرس للميزانية:

متخصص بشؤون الميزانية وتقييم أبعاد أوجه الإنفاق المختلفة، وتحديد الآثار التي تترتب على خفض أو زيادة ميزانية بعض البرامج.

والى جانب تلك المراكز قامت الحكومة الأمريكية بإنشاء معاهد أبحاث وأقسام للدراسات المتخصصة في كل الوزارات الرئيسية، ومن ضمنها معهد الخدمة الدولية التابع لوزارة الخارجية واستحداث دوائر خاصة في وزارة الخارجية لتمويل نشاطات بعض المؤسسات التي تقوم بترويج ونشر الثقافة الديمقراطية ومفاهيم المجتمع المدني وحقوق الإنسان في العالم وفق معايير ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

2-2-2 مراكز الفكر الأفريقية:

بادرت مصر بأنشاء أول مركز فكر (إلى جانب ناميبيا) وهو مركز الأهرام للدراسات السياسية عام 1968، وفى دراسة لبرنامج (TTCSP) أتضح أن أكثر المراكز موجودة عدد فى (مصر، جنوب أفريقيا، نيجيريا، كينيا، تونس، غانا) وأقلها عدداً فى (السودان، الجابون، سيراليون، موريتانيا) ورغم تميز بعض مراكز الفكر الأفريقية سواء فى الجانب البحثى أو المؤتمرات أو التواصل مع متخذى القرار إلا أنها فى معظمها فى الواقع يعانى من تحديات عدة أهمها: (1) نقص الموارد الحالية. (2) صعوبة التواصل والتأثير على متخذى القرار. (3) عدم قدرة مراكز الفكر على التواصل فيما بينها. (5) البيروقراطية. (6) إنخفاض المستوى المهنى والفنى للموارد البشرية. (7)عدم الاستفادة من مجتمع المعرفة ودراسات المستقبل.

2-2-3 مراكز الفكر العربية:

قام مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية وفقاً للعديد من المعايير المحددة والشاملة والدقيقة بتقسيم مراكز الدراسات الإستراتيجية العربية والدولية والذى أعتمد عليها فى وضع ترتيب علمى وواقعى ودقيق لمراكز الدراسات العربية والدولية وهى:

أولًا: معايير ترتبط بالمؤسسة مثل:

(1) حجم الموازنة، ما يرصد للبحث العلمى والتدريب. (2) قدرة المؤسسة على جلب التمويل والبيئة المادية والتجهيزات المكتبية. (3) عدد الباحثين بالمؤسسة وتنوع مجالات البحث.

(4) عدد الجوائز التى حصل عليها المركز وباحثوه محلياً ودولياً.

ثانيًا: معايير ترتبط بنشاط ومهام المؤسسة البحثية وتتمثل في:

(1) مدى نجاح المؤسسة البحثية فى تحقيق الأهداف التى أنشئت من أجلها. (2) قدرة المؤسسة البحثية على جذب النخبة عالمياً وأقليمياً. (3) حجم النشاطات البحثية التى تقوم بها المؤسسة من محاضرات، ندوات، مؤتمرات، حلقات نقاش. (4) مدى إنفتاح المؤسسة البحثية على المؤسسات البحثية الأخرى.

ثالثًا: معايير ترتبط بالقدرة على دعم إتخاذ القرار وصناع السياسات وتتمثل في:

(1) مدى التواصل بين المؤسسة البحثية وصناع القرار فى الدولة المعينة. (2) دور المؤسسة البحثية فى دعم القرار الوطنى. (3) عدد التقارير والدراسات المرفوعة لصناع القرار.(4) قدرة المؤسسة البحثية على طرح حلول عملية وواقعية للتحديات التى يواجهها المجتمع.

رابعًا: معايير ترتبط بالقدرة على الإسهام الأكاديمى الفعال وتتمثل في:

(1) إصدار المؤسسة البحثية دورية أو دوريات علمية يتم تحكيم بحوثها من خلال خبراء تحكيم علمى ذو مكانة.(2) حجم البحوث التى تعدها المؤسسة وأهمية هذه البحوث وأرتباطها بالأهداف الخاصة بالمؤسسة.(3) مدى إقبال الباحثين على النشر فى الدوريات العلمية المحكمة التى تصدرها المؤسسة البحثية.(4) جهود المؤسسة البحثية فى التطوير الأكاديمى للكوادر البشرية من خلال التدريب والتأهيل الداخلى والخارجى.

خامسًا: معايير ترتبط بالكفاءة فى التواصل مع المجتمع وتتمثل في :

(1) حجم مشاركة المؤسسة البحثية وباحثيها إعلامياً فى وسائل الإعلام التقليدية"الصحف والقنوات التلفزيونية". (2) إهتمام المؤسسة البحثية بالتواصل مع الجمهور العام من خلال وسائل التواصل الأجتماعى مثل "تويتر، فيسبوك، يوتيوب".(3) توفير المؤسسة البحثية دوريات لخدمة المجتمع تخاطب الجمهور غير المتخصص. (4) تمتعها بالشفافية والمصداقية والحيادية العلمية فى تناول الموضوعات والقضايا المرتبطة بالمجتمع.

ويستعرض هذا الجزء نبذة مختصرة عن أهم المراكز المعروفة على الصعيد العربي

منتدى الفكر العربى، بالمملكة الأردنية الهاشمية

منظمة عربية فكرية غير حكومية تأسست عام 1981، ويسعى منتدى الفكر العربى إلى بحث الحالة الراهنة فى الوطن العربى وتشخيصها وإلى إستشراف مستقبلة، وصياغة الحلول العلمية والخيارات الممكنة عن طريق توفير منبر حر يسعى على بلورة فكر عربى معاصر نحو قضايا الوحدة والتنمية والأمن القومى والتحرر والتقدم، وقد أتخذ المنتدى عمان مقراً لأمانته. يسعى المنتدى إلى تحقيق أهدافه عن طريق أشكال عدة من الأنشطة الفكرية مثل: المؤتمرات والندوات المتخصصة، الدراسات المختلفة فى كافة المجالات، سلاسل المطبوعات من الكتب والكراسات والدوريات، التشغيل والتواصل عن طريق إصدار موقعين باللغتين العربية والأنجليزية، التعاون مع العديد من المؤسسات الفكرية والثقافية والتنموية وهيئات المجتمع على المستوى الأقليمى والعالمى، ويصدر عن المنتدى مجلة المنتدى السنوية والعديد من الكتب.

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

يسعى مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية إلى إعداد الدراسات الإستراتيجية والمستقبلية ونشر الفكر الأستراتيجيى فى جميع المجالات المختلفة، وتعد مكتبة مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية من أقدم المكتبات المتخصصة فى المصادر والمراجع والدوريات المعنية بمنطقة الخليج والجزيرة العربية وجوارهما الجغرافي، وقياس إتجاهات الرأى العام فى جميع القضايا والمجالات، والقيام بالبحوث والدراسات العلمية التى تعنى بقضايا الخليج والجزيرة العربية فى مختلف مجالاتها بصفة خاصة ودول المنطقة العربية والإسلامية بصفة عامة وتأثيراتها على دول الخليج. ومن أهم إصدارات المركز، الخليج العربى بين المحافظة والتغيير، العراق الشعب والتاريخ والسياسة، نوادر المخطوطات السعودية، مناهج العلماء المسلمين فى البحث العلمى، الموارد البشرية والتنمية فى الخليج العربى. (مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2018 تصميم مراكز الدراسات والبحوث العربية والدولية)

كما يضم الوطن العربي مراكز أخرى للفكر مثل مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية (جمهورية مصر العربية)، كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية (دولة الأمارات العربية المتحدة)، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية (المملكة العربية السعودية)، مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية والدولية والطاقة (مملكة البحرين)، المنتدى الإستراتيجيى العربى (دولة الأمارات العربية المتحدة)، مركز الدراسات الإستراتيجية (المملكة الأردنية الهاشمية)، المعهد الدولى للدراسات الإيرانية "رصانة" (المملكة العربية السعودية)، مركز دراسات الوحدة العربية (الجمهورية اللبنانية).

2-2-4 مراكز الفكر فى مصر

1. مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية:

مركز بحثي علمي مستقل يعمل في إطار مؤسسة الأهرام بدأ المركز نشاطه عام 1968، قد تطور المركز عبر الزمن، وخاصة عام 1972، حيث لم يعد يقتصر في أعماله على دراسة الصهيونية والمجتمع الإسرائيلي والقضية الفلسطينية، وإنما أصبح مجاله يمتد إلى دراسة الموضوعات السياسية والإستراتيجية بصورة متكاملة، مع التركيز على قضايا التطور في النظام الدولي، وأنماط التفاعل بين الدول العربية وبين النظام العالمي الذي تعيش في ظله، أو بينها وبين الإطار الإقليمي المحيط بها، أو بين بعضها البعض.

ويخصص المركز حيزاً كبيراً من نشاط العلمي لدراسة المجتمع المصري من مختلف الجوانب السياسية والإقتصادية والعسكرية والإجتماعية.

ويتمتع المركز باستقلالية كاملة في إدارة نشاطه العلمي، ويحرص في بحوثه على تبني منهج نقدي، لا يقنع بسرد المعلومات وتحليلها، وإنما يهتم أيضاً بأن يطرح رؤية فكرية تحقيقية للمشكلات المطروحة، ويتيح لباحثيه وخبرائه حرية كبيرة في التعبير عن آرائهم واجتهاداتهم في حدود قواعد الموضوعية وتقاليد البحث العلمي. ويعتبر البرنامج العلمي للمركز محصلة جهود جماعية متناسقة وفق نموذج متكامل للتخطيط العلمي الديمقراطي.

الأهداف يسعى مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية من خلال نشاطه العلمي إلى نشر الوعي العلمي لدى الرأي العام المصري والعربي بالقضايا الإستراتيجية في العالم بوجه عام، وفي العالم العربي ومصر بوجه خاصً، بهدف تنوير الرأي العام بتلك القضايا، وترشيد عملية صنع القرار في مصر.

وفي هذا الإطار، يهتم المركز بمخاطبة القادة السياسيين، صانعي القرار، الهيئات التشريعية، التنظيمات السياسية، الأحزاب السياسية، الجهاز الحكومي، الدوائر العلمية والسياسية الدولية، الباحثين والمحللين السياسيين، الصحافة ووسائل الإعلام، الجمهور العام.

النشاط العلمي للمركز:

يتمتع المركز باستقلالية كاملة في ادارة نشاطه العلمي ويتبنى مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية مفهوماً للإستراتيجية يقوم على اعتبارها استخدام مجمل قوة الدولة أو مجموع إمكانياتها وقدراتها لتحقيق مجمل أهدافها القومية، مع عدم الإقتصار على دراسة الجوانب العسكرية لقوة الدولة، وإنما الإهتمام أيضاً بدراسة الجوانب الاقتصادية والإجتماعية والثقافية، جنباً إلى جنب مع التركيز على عنصر الوعي التاريخي المتعلق بالتراث النضالي للدولة في العصر الحديث وفي هذا الإطار، يهتم النشاط العلمي للمركز بدراسة قضايا العلاقات الدولية، وانعكاساتها على الشرق الأوسط بصفة عامة، وعلى دائرة الصراع العربي – الإسرائيلي بصفة خاصة، ودراسة الجوانب السياسية والإقتصادية للمجتمعات العربية عموماً، والمجتمع المصري بشكل خاص.

وبالتالي يغطي النشاط العلمي للمركز ثلاث دوائر متكاملة:

الدائرة الدولية، باعتبارها الإطار الأوسع الذي تعيش الدول العربية داخله، ويهتم المركز في هذه الدائرة بدراسة التغيرات الرئيسية التي يمر بها النظام الدولي، والمنازعات الدولية وطرق تسويتها، والمنظمات الدولية والتكتلات والتحالفات السياسية والإقتصادية والعسكرية.

الدائرة العربية، يهتم المركز ببحث التفاعلات الداخلية والخارجية للمنطقة العربية، بما ينطوي عليه من دراسة التغيرات المختلفة في الدول العربية، وأنماط التفاعل بين بعضها البعض، وبينها وبين الدائرة الدولية الأوسع.

الدائرة المصرية، حيث يركز المركز على تناول مختلف التطورات الهامة في مصر، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وعسكرياً وثقافياً وتاريخياً، ولا يعتبر التركيز على مصر في أنشطة المركز اختياراً قطرياً محضاً، بقدر ما هو تجاوب مع الأهمية المركزية للدور الإقليمي لمصر كما تدلل عليها حقائق التاريخ القريب والبعيد للمنطقة، علاوة على كونه تجاوباً مع التأثير الواسع للتطورات الداخلية في مصر على الدائرة الإقليمية الواسعة.

أهم الاصدارات لمركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية

أصدر المركز منذ نشأته نحو 148 كتاباً، كما يصدر المركز الدوريات التالية:

- التقدير الإستراتيجي العربي، سنوي
- تقرير الاتجاهات الاقتصادية، سنوي.
- دليل الحركات الإسلامية، سنوي.

- مجلة "أحوال مصرية"، فصلية.
- كراسات إستراتيجية، تصدر باللغتين العربية والإنكليزية وهي شهرية.
- ملف الأهرام الإستراتيجي، شهري.
- مختارات إسرائيلية، شهرية.
- مختارات إيرانية، شهرية.
- قراءات إستراتيجية، شهرية.

2. المركز المصري للدراسات الاقتصادية

المركز المصري للدراسات الاقتصادية مؤسسة بحثية مستقلة غير هادفة للربح تسعى من خلال البحوث العلمية المتخصصة والاستناد إلى الخبرات العالمية والنقاش المجتمعي البناء إلى تطوير السياسات الاقتصادية واقتراح الإصلاحات المؤسسية والتشريعية التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة في مصر على أسس الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

النشاط العلمي للمركز:

يتمتع المركز باستقلالية كاملة في ادارة نشاطه العلمي، والتى منها الندوات وورش العمل وهى لقاء يحضره عدد من الأفراد أو ممثلي الأجهزة المختلفة لمناقشة و/ أو اتخاذ إجراء بشأن الموضوعات ذات الاهتمام المشترك.

حلقات نقاشية مثل مؤتمر أو مناقشة تتضمن عدة مشاركين،

المحاضرات المتميزة، يتم في إطار سلسلة المحاضرات المتميزة استضافة أحد الخبراء الاقتصاديين العالميين لمناقشة الموضوعات ذات الصلة بالاقتصاد المصري.

سلسلة ورش عمل تحت عنوان الأزمات الاقتصادية في مصر: المخرج والحلول المتاحة، يعقدها المركز المصري للدراسات الاقتصادية، وتهدف هذه السلسلة إلى دعم الإصلاح الاقتصادي في مصر من خلال حزمة من السياسات في هذا الصدد يكون من شأنها أن تساهم في وضع الاقتصاد المصري على الطريق الصحيح.

أهم الاصدارات المركز المصري للدراسات الاقتصادية

- التقارير اليومية والأسبوعية
- بارومتر الأعمال
- كتيب الإحصاءات
- الترتيب الدولي لمصر
- أوراق العمل
- مرصد التنافسية
- الأزمات الاقتصادية في مصر: المخرج والحلول المتاحة
- المحاضرات المتميزة
- قضايا اقتصادية

- الكتب
- موجز الأدبيات الاقتصادية
- آراء في السياسة الاقتصادية
- نشرة الإصلاح الاقتصادي
- التقارير السنوية

3. مركز دعم واتخاذ القرار:

يُعد مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، التابع لمجلس الوزراء المصري، أحد مراكز الفكر الرائدة في مجال دعم متخذ القرار، وقد شهد منذ نشأته عام 1985 عددًا من التحولات في طبيعة مهامه وأدواره المختلفة بما يتلاءم مع متطلبات واحتياجات متخذ القرار، ويتواكب في الوقت ذاته مع طبيعة التغيرات التي مر بها المجتمع المصري، فلم يعد يقتصر دوره على توفير البيانات والمعلومات والمشاركة في التطوير التكنولوجي لمؤسسات الدولة فقط، بل اتسع نطاق ومجالات عمله ليصبح أكثر تخصصًا في مجال دعم متخذ القرار، وذلك من خلال القيام بمجموعة من الأدوار والمهام. ويستهدف مركز دعم واتخاذ القرار تحقيق الاهداف التالية:

- توفير بنية معلوماتية تتسم بالحداثة والدقة والجودة.
- دعم عمليات صنع السياسة العامة لتعزيز الاداء التنموي.
- تعزيز الثقة بين المواطن والحكومة وترسيخ مبادئ الحكومة المستجيبة.
- رفع الوعي المجتمعي وتعميق مشاركة المواطنين فى جهود التنمية.
- دعم جاهزية الدولة في مواجهة الأزمات والكوارث والحد من اخطارها.
- بناء شبكة من علاقات التعاون الفعالة مع الشركاء الاستراتيجيين محليا ودوليًا.
- تقديم الدعم الفني والتكنولوجي لمؤسسات الدولة؛ لمواكبة التحول الرقمي.
- ترسيخ الصورة الذهنية بما يعكس التميز المؤسسي كمركز فكر.

مجالات عمل المركز:

الدعم المعلوماتي والإتاحة:

يُولى المركز اهتمامًا بالغًا بتوفير الدعم المعلوماتي اللازم لمتخذ القرار عبر تقديم صورة صادقة ومتكاملة لما يدور على أرض الواقع، والتعرف على مختلف توجهات الرأي العام إزاء الموضوعات والقضايا المثارة، وفى هذا الإطار، فقد اهتم المركز بتطوير مختلف آلياته في الرصد والتي تشمل: الرصد الميداني، والرصد الإعلامي، واستطلاعات الرأي العام، والرصد المكتبي.

وإيمانًا من المركز بأن المعلومة حق لكل مواطن، وتأكيدًا على قيم الشفافية والفعالية، فقد اهتم بالإتاحة المجتمعية للمعلومات والإحصائيات، وأبرز إنجازات الحكومة على مواقعه المختلفة وصفحاته على شبكات التواصل الاجتماعي.

دعم القرار:

اهتم المركز بتكثيف الجهود الرامية لدعم متخذ القرار في مختلف القضايا ذات الأولوية، وذلك عبر الدراسة والتحليل الدقيق لها وطرح البدائل والحلول والتوصيات الواقعية وغير التقليدية، فضلا عن تقديم الرؤى والسيناريوهات المستقبلية. واتساقا مع حرص المركز على تعزيز الفاعلية في مجال دعم القرار، فقد تم إنشاء وتفعيل وحدات عمل استراتيجية (Strategic Business Units) متخصصة في ملفات محددة تحظى بالأولوية من حيث الدراسة المتعمقة لها من الجوانب كافة.

تكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمي:

تُعد البنية التكنولوجية عالية التقنية والجودة أحد المقومات والدعائم المهمة التي يعتمد عليها المركز لتطوير بيئة عمله الداخلية؛ لرفع كفاءة ما يقدمه من أعمال من ناحية، ولتقديم مجموعة من الحلول التكنولوجية والخدمات الاحترافية التي من شأنها المساهمة في تطوير أداء الجهاز الإداري للدولة من ناحية أخرى، حيث يتولى المركز تطوير مجموعة من النظم والتطبيقات التكنولوجية الحديثة والتي يتم إمداد مختلف مؤسسات الدولة بها؛ للمساهمة في تحديث بنيتها التكنولوجية دعمًا لتوجه الدولة نحو التحول الرقمي، فضلًا عن الاهتمام بتقديم خدمات مركز البيانات والاستشارات الفنية، وكذلك خدمات الاتصالات وتوفير أنظمة الحماية والأمان.

خدمة ورضا المواطن:

في ضوء اهتمام الدولة بالارتقاء بجودة الخدمات المُقدمة للمواطنين، وإيجاد الحلول الملائمة لمشكلاتهم كافة، فقد حرص المركز على دعم دور الدولة في هذا الإطار، وذلك عبر إنشاء منظومة لتلقّي شكاوى المواطنين عام 2011 حملت شعار (المواطن أولاً)، أعقب ذلك تدشين بوابة إلكترونية لها في مارس 2014. وتتويجًا لجهود المركز في التعامل مع مشكلات المواطنين وشكواهم، فقد صدر قرار السيد رئيس الجمهورية رقم 314 لسنة 2017، وقرار آخر لرئيس مجلس الوزراء رقم 1855 لسنة 2017، والمتعلقين بإنشاء منظومة إلكترونية موحدة على مستوى الجمهورية باسم "منظومة الشكاوى الحكومية الموحدة" لتلقّى وفحص وتوجيه جميع الشكاوى والرد عليها، ويلزِم جميع الجهات الحكومية بالربط الإلكتروني مع المنظومة. وتعمل منظومة الشكاوى الحكومية الموحدة وفقاً لمجموعة من العمليات المنتظمة والتي تشمل:

استقبال شكاوى المواطنين عبر مجموعة من القنوات، منها:

البوابة الإلكترونية للشكاوى الحكومية، ومراكز خدمة المواطنين بالجهات، وغيرها...

الإدخال على النظام، والتحقق والمراجعة، واستكمال البيانات.

التوجيه للجهات والمتابعة معها.

إبلاغ الردود للمواطنين والإغلاق.

الارتقاء بمنظومة مواجهة الأزمات والكوارث:

فى ضوء اهتمام الدولة بتحقيق الفاعلية في مجال مواجهة الأزمات والكوارث، وتعزيز التعاون والتنسيق الدائم بين مختلف مؤسساتها، فقد حرص المركز على تكثيف الجهود في هذا الإطار من خلال توليه رئاسة اللجنة القومية

لإدارة الأزمات والكوارث والحد من المخاطر، وذلك وفقا لقرار رئيس مجلس الوزراء – آنذاك – رقم 3185 لسنة 2016، والخاص بتشكيل اللجنة القومية لإدارة الأزمات والكوارث والحد من المخاطر, والذي يُعدّ تطويرا للقرار رقم 1537 لسنة 2009 بذات الشأن. وتضم اللجنة ممثلين عن مختلف الوزارات والمحافظات والهيئات القومية، فضلاً عن القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والخبراء المتخصصين، كما تتولى إعداد ومراجعة السياسات والخطط وأطر العمل الوطنية المتعلقة بإدارة الأزمات والكوارث، هذا بالإضافة إلى الاهتمام بتنمية العلاقات مع مختلف الهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية بهذا الشأن. هذا وتتمثل أهم محاور عمل منظومة إدارة الأزمات والكوارث في: التخطيط والاستعداد، التدريب والتوعية المجتمعية، التطوير المؤسسي، التعاون الدولي والإقليمي، والتطوير الفني والتكنولوجي. ومن أهم الاصدارات لمركز دعم واتخاذ القرار
تقارير معلوماتية. والنشرات الدورية. ومقتطفات تنموية وهو تقرير اسبوعى، فضلًا عن القضايا البحثية التى تشمل المناحى الاقتصادية والاجتماعية والتنمية المستدامة وادارة الازمات والسياحة، والثقافة والعلوم والزراعة، وغيرها من القضايا، والبيانات والاحصاءات المنشورة على الموقع الالكترونى للمركز.

معهد التخطيط القومي كأحد مراكز Think tanks

أولًا: نبذة تاريخية

تأسس معهد التخطيط القومي بموجب القانون رقم 231 لسنة 1960 كمؤسسة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة. وقد كان تأسيس المعهد مواكبًا لأول خطة خمسية للتنمية في مصر.

ويعد المعهد أول معهد داعم للتخطيط وللتنمية في المنطقة العربية، بل وفي منطقة الشرق الأوسط بأسرها. وقد استهدف إنشاء المعهد النهوض بالبحوث والدراسات التنموية والتخطيطية المتصلة بإعداد الخطط القومية ووسائل تنفيذها، ودراسة الأسس والأساليب العلمية والفنية والاقتصادية والاجتماعية للتخطيط القومي، ومساعدة الأجهزة المعنية بالتخطيط في الدولة على تطبيقها. كما استهدف تعزيز قدرات هذه الأجهزة عن طريق إلحاق العاملين فيها ببرامج تدريبية متنوعة من حيث المدة والمضمون.

وقد اشتمل الإطار التنظيمي للمعهد على عدد من الأقسام العلمية المتخصصة في مجالات محددة مثل التخطيط الزراعي والتخطيط الصناعي والتخطيط الاجتماعي والتخطيط المالى، وذلك إلى جانب مركز لبحوث العمليات تم تزويده بأول كمبيوتر يدخل مصر، كما اشتمل هذا الإطار التنظيمي على عدد من الإدارات الفنية المساعدة كإدارة التدريب، والمكتبة، وذلك فضلًا عن الوحدات التي تعنى بالجوانب الإدارية والمالية لأنشطة المعهد.

ولقد مارس المعهد نشاطه البحثي والتدريبي خلال عقد الستينيات من القرن العشرين بالاعتماد على عدد محدود من الكوادر العلمية التي عينت فيه، مع الاستعانة ببعض الكوادر العلمية المحلية المشتغلة بالجامعات المصرية، وعدد من الأخصائيين ذوى الخبرات المشتغلين بالوزارات والمؤسسات العامة.

وفي سبيل أداء مهامه، أقام المعهد الكثير من العلاقات العلمية مع العلماء والباحثين الأجانب المتميزين، والذين حصل بعضهم فيما بعد على جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية، واستضافهم المعهد لإلقاء محاضرات وتقديم المشورة، ومنهم تنبيرجين وراجنر فريش.

وبالإضافة إلى ما تقدم، تعززت أواصر التعاون العلمي بين المعهد وبعض الهيئات الدولية– لاسيما المنظمات التابعة للأمم المتحدة– من أجل إجراء البحوث والدراسات التطبيقية التي تساعد في توفير المعلومات المحدثة والمؤشرات اللازمة للتخطيط في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.

وخلال هذا العقد أيضًا اهتم المعهد بأن يكون له جهازه العلمي المتكامل في المستقبل، فقام بإيفاد عدد من باحثيه إلى جامعات الاتحاد السوفيتي ودول شرق أوروبا وغربها والولايات المتحدة الأمريكية للحصول على درجتي الماجستير والدكتوراه في التخصصات المختلفة ذات الصلة بمجال عمله.

وفيما يخص نشاط التعليم والتدريب، كان المعهد يركز على إعداد وتنفيذ برنامج تدريبي طويل الأجل (لمدة عام ميلادي) متضمنًا فترة دراسية تمهيدية لمدة ثلاث شهور لتقديم مبادئ الاقتصاد، والإحصاء والرياضيات والمحاسبة. كما قدم المعهد عددًا من البرامج التدريبية قصيرة الأجل في الموضوعات ذات الأهمية لعمليات التخطيط التنموي.

وفي مستهل السبعينيات من القرن الماضي صدرت لائحة عامة للمعهد متوافقة مع قانون إنشائه. وقد وضعت تلك اللائحة تنظيمًا جديدًا لمباشرة النشاط العلمي للمعهد من خلال عدد من المراكز العلمية التي يشتمل كل منها على عدد من الأقسام العلمية، وحددت اختصاصات كل مركز، كما وضعت قواعد واضحة للترقي والنقل والندب والإعارة وما إليها من شئون الهيئة العلمية.

وبالنسبة لنشاط التعليم والتدريب، حددت اللائحة محاوره الرئيسية ممثلة في دبلوم معهد التخطيط القومي، والبرامج التدريبية قصيرة الأجل. كما وضعت لائحة خاصة بتنظيم الجوانب العلمية والإدارية والمالية للبحوث التعاقدية.

وقد توسعت أنشطة المعهد في سبعينيات القرن الماضي لتشمل إجراء بحوث ودراسات لحساب الوزارات والمؤسسات والهيئات العامة وشركات القطاع العام، ولحساب هيئات دولية وبعض الجهات الخارجية الأخرى.

كما توسع دور المعهد في تدريب أبناء الدول العربية والأفريقية وتأهيلهم لممارسة العمل التخطيطي والتنموي. وشهدت تلك الفترة الاستعانة بخبرة المعهد وكوادره في إنشاء عدد من معاهد التخطيط في الدول العربية، وفي دعم قدرات أجهزة التخطيط والجامعات والمراكز البحثية وصناديق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي في هذه الدول.

وفي ثمانينيات القرن العشرين زادت وتنوعت مخرجات المعهد على نحو ملحوظ.

فقد ازداد عدد البحوث والدراسات المنجزة، كما ازدادت وسائل نشرها. وبُدئ في هذه الفترة إصدار سلسلة "قضايا التخطيط والتنمية" لتشكل قناة هامة لنشر بحوث المعهد لاسيما البحوث الجماعية، وذلك إلى جانب سلسلة المذكرات الخارجية التي كانت تشكل القناة الرئيسية لنشر بحوث المعهد منذ إنشائه. كما ازدادت وتنوعت البرامج التدريبية قصيرة الأجل، مع الاستمرار في تقديم البرنامج التدريبي طويل الأجل (دبلوم المعهد).

وتزايدت أعداد المؤسسات المستفيدة من نشاطه على المستويات المحلية والمركزية في مصر، وكذلك المؤسسات العربية والأفريقية. كما شهدت هذه الفترة أيضًا اتساع دائرة تعاون المعهد مع العديد من المؤسسات الإقليمية والدولية المعنية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالدول العربية والأفريقية في مجالات البحث والتدريب وعقد الندوات والمؤتمرات العلمية.

وفي التسعينيات من القرن العشرين حيث طبقت مصر ودول عربية كثيرة ما عرف بسياسات التحرير الاقتصادي ونفذت برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي، شهد النشاط البحثي للمعهد تركيزًا على دراسة هذه السياسات والبرامج وتقصي آثارها الاقتصادية والاجتماعية. كما قدمت اجتهادات بشأن تطوير منهجية التخطيط، واقتراحات بسياسة تنموية بديلة، وتنوعت وتعددت برامج المعهد التدريبية قصيرة الأجل، وصار عدد منها يقدم مباشرة في مختلف محافظات الجمهورية، وذلك مع الاستمرار في تقديم برنامج دبلوم المعهد. كما توسعت دائرة المستفيدين

من برنامج الدبلوم لتشمل المنتمين إلى القطاع الخاص. وقد شهدت هذه الفترة حدثين على درجة عالية من الأهمية، وهما اضطلاع المعهد بإصدار التقرير الوطني عن التنمية البشرية، وإصداره دورية علمية، وهي"المجلة المصرية للتنمية والتخطيط".

ومع دخول الألفية الجديدة، ومع تواصل مسيرة النمو والتنوع في أنشطة المعهد ومنتجاته، وتواكب هذه المسيرة مع التطورات العلمية في العالم، أجريت بعض التعديلات على تنظيم المراكز العلمية بالمعهد. فأصبحت هذه المراكز مقسمة على أساس وظيفي بدلًا عن الأساس القطاعي المطبق من قبل. كما جرت إعادة تنظيم لبعض الوحدات والإدارات الفنية الداعمة للنشاط العلمي.

وشهد العقدان الأول والثانى من الألفية الجديدة أيضًا استحداث برنامجين دراسيين جديدين وهما برنامج الماجستير الأكاديمي في التنمية والتخطيط، وبرنامج الماجستير المهنى في التخطيط للتنمية المستدامة وإصدار سلسلة تقارير عن الاقتصاد المصري، وكذلك سلسلتين أخرتين تركزان على السياسات العامة، وهما سلسلة كراسات السياسات، وسلسلة أوراق عمل السياسات.

وللمعهد رؤيـة تستهدف "أن يكون المعهد ضمن أفضل خمس مؤسسات علمية مصنفة محلياً وإقليمياً في مجالات التخطيط والتنمية خلال السنوات الخمس القادمة". وانطلاقًا من هذه الرؤية تبلورت رسالة محددة للمعهد، وهي "إنتاج ونشر المعرفة وتقديم حلول مبتكرة لصانعي السياسات ومتخذي القرارات على كافة المستويات في مجالات التخطيط والتنمية، من خلال إجراء البحوث والدراسات والاستشارات وبناء القدرات لتحقيق أهداف خطط التنمية المستدامة".

ثانيًا: أغراض المعهد

وللمعهد في سبيل تحقيق أغراضه ما يلي:

1. إجراء البحوث والدراسات في كافة المجالات التي تساهم في تحقيق أغراضه.
2. إعداد الكوادر التخطيطية، وذلك بتنظيم البرامج التدريبية في مجالات التخطيط والتنمية ومنح الشهادات الدالة على اجتياز هذه البرامج.
3. منح الدرجات العلمية (دبلوم، ماجستير، ودكتوراه) في مجالات التخطيط والتنمية منفرداً أو بالتعاون مع الجهات العلمية المناظرة في الداخل والخارج.
4. تقرير منح دراسية ومكافآت لتشجيع البحوث والدراسات.
5. الإيفاد في بعثات ومهمات علمية داخلية وخارجية.
6. عقد مؤتمرات وندوات ولقاءات علمية.
7. إصدار ونشر البحوث والدراسات والتقارير والدوريات العلمية، وترجمة وتأليف الكتب والمراجع ذات الصلة بأغراض المعهد.
8. إبداء الرأي في مشروعات القوانين والقرارات الخاصة بقضايا التخطيط والتنمية.
9. المساعدة في نشر ثقافة التخطيط والتنمية في المجتمع.
10. تقديم الاستشارات العلمية للجهات العاملة في مجالات التخطيط والتنمية في الداخل والخارج.

ثالثًا: أنشطة المعهد

الأنشطة البحثية:

يقوم المعهد منذ نشأته بإعداد وتنفيذ البحوث والدراسات العلمية التي تغطى مختلف جوانب التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية. كذلك أيضًا هناك البحوث والدراسات التي يجرى تنفيذها عن طريق التعاقد مع مؤسسات وطنية أو إقليمية أو دولية بناء على طلب هذه المؤسسات، وذلك فضلًا عن البحوث والدراسات التي تأتى بمبادرات فردية من الكوادر العلمية بالمعهد أو من خارجه والتي تنفذ إذا ما كان من المتوقع أن تفيد متخذي القرار وواضعى السياسات أو تفيد في إعداد أو تنفيذ خطط التنمية.

هناك أيضا البحوث والدراسات الفردية التي يجرى إعدادها وتنفيذها باعتبارها بحوث ودراسات خلفية لما يجرى إعداده من تقارير اقتصادية بالمعهد، أو لتناول قضايا اقتصادية واجتماعية معينة تطرح في مناقشات المؤتمرات والندوات العلمية، واجتماعات الخبراء التي ينظمها المعهد، أو تعد للنشر في المجلات داخل مصر وخارجها.

الأنشطة التدريبية:

بدأ المعهد بإعداد وتنفيذ البرامج التدريبية في مجالات التنمية والتخطيط مع نهاية العام الثاني لنشأته بغرض الارتقاء بكفاءة الكوادر البشرية المشتغلة بالمؤسسات الوطنية، والعربية، والأفريقية.

وتشمل البرامج التدريبية التي ينفذها المعهد، برامج تدريبية ذات آجال زمنية متعددة للمؤسسات الحكومية والقطاع العام، وبرامج الحاسب الآلى وتكنولوجيا المعلومات، وذلك فضلاً على البرامج التعاقدية.

الدراسات العليا:

بدأ تنفيذ برنامج الماجستير الأكاديمي في التخطيط والتنمية عام 2009/2008 بعد حصول المعهد على الموافقة المبدئية من المجلس الأعلى للجامعات وصدور قرار رئيس مجلس إدارة المعهد رقم (79) لسنة 2009، وقرار رئيس المجلس الأعلى للجامعات رقم (2) لسنة 2010 بمعادلة درجة الماجستير في التخطيط والتنمية التي يمنحها معهد التخطيط القومى بدرجة الماجستير التي تمنحها الجامعات المصرية الخاضعة لقانون تنظيم الجامعات رقم (49) لسنة 1972.

كما بدأ تنفيذ برنامج الماجستير المهنى في التخطيط للتنمية المستدامة عام 2019/2018 بعد حصول المعهد على الموافقة المبدئية من المجلس الأعلى للجامعات وصدور قرار رئيس المجلس الأعلى للجامعات بتاريخ 2019/10/20 على معادلة درجة الماجستير المهنى في التخطيط للتنمية المستدامة التى يمنحها معهد التخطيط القومى بدرجة الماجستير المهنى في الاقتصاد التى تمنحها الجامعات المصرية الخاضعة لقانون تنظيم الجامعات رقم 49 لسنة 1972 ولائحته التنفيذية من كليات الاقتصاد والعلوم السياسية.

الاستشارات العلمية:

يقوم المعهد بتقديم الاستشارات للمؤسسات المعنية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل مصر وخارجها، سواء بالتعاقد مع المعهد بصفته المؤسسية، أو بالتعاقد الفردى مع أعضاء الهيئة العلمية وبموافقة المعهد في غير

أوقات العمل الرسمية، أو بالتعاقد الفردى مع أعضاء الهيئة العلمية على أساس الانتداب لبعض الوقت أو الإعارة لفترات قصيرة ومتوسطة، وذلك بموافقة المعهد.

التعاون الداخلي والخارجي:

ارتبط المعهد منذ إنشائه بالعديد من المؤسسات والجهات المناظرة بالدول العربية والأجنبية وذلك من خلال اتفاقيات للتعاون العلمي والفني تم توقيع بعضها من خلال وزارة الخارجية والبعض الآخر تم توقيعها بين الطرفين بصورة مباشرة. وخلال الفترة من أبريل 2006 وحتى يونيه 2009 قام المعهد بدور المؤسسة المشاركة الممثلة لجمهورية مصر العربية في مشروع "التنمية الاقتصادية والاجتماعية واقتسام المنافع"، وهو أحد مشروعات برنامج الرؤية المشتركة لمبادرة حوض النيل. وقد تولى المعهد قيادة مجموعة تنمية التبادل التجاري عبر الحدود لدول حوض النيل.

كما عقد المعهد العديد من اتفاقيات التعاون على المستوى المحلي مع كل من الصندوق الاجتماعي للتنمية، والجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، والوكالة الألمانية للتعاون الفني، ومركز المعلومات ودعم واتخاذ القرار بمجلس الوزراء. وبالإضافة إلى الاستشارات واتفاقيات التعاون الداخلي والخارجي، ساهمت الهيئة العلمية بالمعهد في إثراء العمل التخطيطي والتنموي في مصر بصور شتى. ومن أمثلة تلك المساهمات قيام المعهد بإعداد وتقدير مصفوفة حسابات اجتماعية SAM لسنوات مختلفة للاقتصاد المصري، ومشاركته في إعداد بعض تقارير متابعة الخطط السنوية.

كما ساهمت وحدة تخطيط وسياسات النوع بمركز التنمية الإقليمية في إعداد الخطط القومية لإدماج النوع الاجتماعي في سياسة التنمية، كذلك شاركت الوحدة في إعداد ومتابعة وتقييم خطط تنمية المرأة.

خدمة المجتمع:

تتمثل أنشطة خدمة المجتمع في الخدمات التي يمكن أن يقدمها المعهد لصالح المجتمع، تطوعًا أو حسب الطلب. ويتحقق ذلك عن طريق التواصل المباشر مع المجتمع، ودعمه من خلال رسم صورة متكاملة وشاملة عن ماذا يريد المجتمع من المعهد، وبما يساعد على تعزيز العلاقة بين المعهد وقطاعات المجتمع المختلفة، فيما يتعلق بنشر الثقافة والوعي بين تلك القطاعات في كل ما يخص القضايا الحيوية الآنية والمستقبلية المرتبطة بالتخطيط والتنمية، وتقديم الدعم والمساندة لمنظمات المجتمع المختلفة بما فيها الأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية، ودعم مشاركة أفراد المجتمع في الأنشطة الثقافية، والاجتماعية، والعلمية المختلفة التي ينظمها المعهد.

رابعًا: إصدرات المعهد

البحوث والدراسات: سلسلة المذكرات الخارجية:

أول قناة لنشر بحوث ودراسات المعهد منذ بدء نشاطه في عام 1960. وتضم هذه السلسلة مجموعة البحوث والدراسات الجماعية والفردية التي نشرت قبل عام 1977. ثم اقتصرت بعد ذلك على نشر البحوث والدراسات الفردية التي يتولى إعدادها باحث أو باحثان.

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية:

وقد صدر أول عدد منها مع أواخر عام 1977. وبمرور الوقت أصبحت هذه السلسلة القناة الرئيسية لنشر البحوث والدراسات التي ينجزها المعهد، والتي يتولي إعدادها في غالب الأحيان فرق عمل متعددة التخصصات. ويخضع ما ينشر في هذه السلسلة للتحكيم العلمي.

المجلة المصرية للتنمية والتخطيط:

دورية علمية نصف سنوية محكمة، لنشر البحوث والدراسات التي يعدها أعضاء الهيئة العلمية بالمعهد أو الباحثون من خارج المعهد. وقد صدر العدد الأول منها في عام 1993.

وتنشر بهذه المجلة المقالات والبحوث والدراسات العلمية بعد تحكيمها وإجازتها من قبل المتخصصين من أعضاء الهيئة العلمية ومن أساتذة الجامعات ومن في حكمهم. ويصدر للمجلة عددان في كل سنة.

كراسات السياسات:

سلسلة يصدرها المعهد اعتبارًا من يناير 2014.

وهى عبارة عن أوراق علمية موجزة تركز على قضايا السياسات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من مجالات التنمية الشاملة والمستدامة في مصر، وتقدم مقترحات محددة بشأن إصلاح هذه السياسات، والأوراق البحثية التي تصدر في هذه السلسلة ليست أوراقًا محكمة بالمعنى العلمي، ولكنها تخضع لعدد من مراحل ضبط الجودة.

التقارير العلمية:

تقرير التنمية البشرية – مصر:

أصدر المعهد بمشاركة مع البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة عددًا من التقارير السنوية عن التنمية البشرية في مصر ابتداء من عام 1994 وحتى عام 2010.

تقرير الاقتصاد المصري:

أصدر المعهد عددًا من التقارير عن الاقتصاد المصري ابتداء من عام 2007/2006 وحتى عام 2010/2009.

تقرير حالة التنمية في مصر:

يصدر المعهد منذ عام 2019 تقريرًا عن حالة التنمية في مصر.

تقرير الأمن الغذائي في مصر:

يصدر المعهد منذ عام 2017 تقريرًا عن أوضاع الأمن الغذائي في مصر.

وهو التقرير الأول على مستوى جمهورية مصر العربية الذى يناقش قضية الأمن الغذائي من خلال رصد ومتابعة تطورات أوضاع الأمن الغذائي في مصر بما يساعد واضعى السياسات ومتخذى القرار، ويكون عونًا للباحثين والدارسين والمهتمين بأوضاع الأمن الغذائي.

تقارير مشتركة مع جهات خارجية:

أصدر المعهد بمشاركة مع المعهد العربي للتخطيط أحدث تقرير عن التنمية العربية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات العربية دور جديد لتعزيز التنمية المستدامة، الاصدار الرابع، 2019

الكتب المرجعية:

صدر عن المعهد كتاب تجديد الفكر الاقتصادي" نظرة نقدية إلى الفكر الاقتصادى السائد وعرض وتقييم لبعض مقاربات تطويره" للأستاذ الدكتور إبراهيم العيسوى الاستاذ بمركز السياسات الاقتصادية الكلية بالمعهد.

كما صدر كتاب النقل والتنمية للأستاذ الدكتور أحمد فرحات الاستاذ بمركز التخطيط والتنمية الصناعية بالمعهد.

خامسًا: الفعاليات العلمية للمعهد

تتضمن الفعاليات العلمية للمعهد عقد المؤتمرات، والسمنارات، والندوات، واجتماعات الخبراء والتي تتباين فيما بينها من حيث الانتظام ودورية الانعقاد.

كما تتباين في الموضوعات والقضايا الاقتصادية والاجتماعية التي تتناولها، حيث هناك المؤتمرات والسمنارات التي تعقد بصفة دورية منتظمة، والتي يتولي المعهد منفردًا تنظيمها وتنفيذها، فضلًا عن المؤتمرات والندوات التي تعقد بالمشاركة مع جهات خارجية محلية أو أجنبية. وفيما يلى نبذة مختصرة عن هذه الفعاليات.

سيمنار الثلاثاء:

بدأ سمنار الثلاثاء في أواخر ستينيات القرن العشرين، وصار يعقد بصفة دورية منتظمة منذ عام 1983 بواقع مرة شهرياً (الثلاثاء الثالث من الشهر). وتتناول جلساته عرض ومناقشة قضايا تنموية بمشاركة الأطراف ذات الصلة من خارج المعهد.

ويعد سمنار الثلاثاء خدمة من الخدمات التي يقدمها المعهد للمجتمع المصري بقصد تعميم المعرفة بقضايا التنمية والتخطيط، وعرض الخيارات المتاحة والآراء المختلفة بشأن استراتيجيات التنمية والسياسات الاقتصادية والاجتماعية.

لقاء الخبراء:

يعقد هذا اللقاء بالمعهد منذ عام 2004 بمشاركة مجموعة من الباحثين والخبراء المتخصصين وذوي الخبرة في مجال معين من داخل وخارج المعهد. ويناقش اللقاء قضيَّة محددًة من قضايا التخطيط والتنمية الراهنة التي تصاغ على شكل سؤال أو عدد محدود من الأسئلة التي يطلب من المشاركين الرئيسين الإجابة عنها. ثم يجرى التحاور فيما بينهم وبين جمهور محدود العدد من أعضاء الهيئة العلمية والهيئة المعاونة بالمعهد، ومن الإعلاميين وغيرهم من المهتمين بالقضية المطروحة في اللقاء. ويسفر اللقاء عن توصيات بشأن القضية المطروحة، ويتم تقديمها لصانعي السياسات ومتخذي القرار.

المؤتمر السنوي:

يتناول مؤتمر المعهد السنوى قضية من القضايا الرئيسية للتنمية المستدامة، وذلك بمختلف جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. كدور للمعهد في دعم التنمية المستدامة.

المتابعات العلمية:

يعقد بصفة دورية– مرة في الشهر، وهو لقاء خاص للعلميين بالمعهد من أعضاء الهيئة العلمية والهيئة المعاونة، والغرض من هذا الاجتماع هو التشارك المعرفي من خلال عرض التقارير الدولية والكتب والبحوث الحديثة، والتحاور بشأنها.

سمنار شباب الباحثين:

يستهدف سمنار شباب الباحثين صقل المعارف والمهارات العلمية والبحثية والحياتية لشباب الباحثين بالمعهد، وذلك من خلال توفير منبر لتبادل الخبرات فيما بين فئة شباب الباحثين وكذا بينهم وبين الأجيال الأقدم بالمعهد.

ورش العمل:

ينظم المعهد سنويا العديد من ورش العمل حول العديد من القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في مصر، وذلك بالمشاركة مع مؤسسات خارجية إقليمية ودولية، وكذلك مع بعض المؤسسات المحلية.

الندوات العلمية:

يتولى المعهد منذ إنشائه تنظيم الندوات العلمية سواء بصفة منفردة أو بالتعاون مع جهات خارجية محلية وإقليمية ودولية.

ويدعى للمشاركة في هذه الندوات أعضاء الهيئة العلمية بالمعهد ونظرائهم بالجامعات والمراكز البحثية والمسئولين بالجهات التنفيذية وممثلي القطاع الخاص والمجتمع المدني.

سادسًا: الاستشارات العلمية

ينفذ المعهد هذه الاستشارات بناء على طلب المؤسسات الوطنية وفي إطار التعاقد فيما بينهما. ومن بين هذه المؤسسات وعلى سبيل المثال وزارة التخطيط، وجهاز تخطيط الطاقة، والمكتب الاستشارى للتنمية المتكاملة،

وجهاز بناء وتنمية القرية المصرية، وأكاديمية البحث العلمي، ووزارة قطاع الأعمال العام، وشركة مطاحن أسيوط، وشركة مطاحن المنيا، والهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية، والصندوق الاجتماعي للتنمية، وجهاز شئون البيئة، ووزارة التنمية المحلية، ووزارة الري والموارد المائية.

وهناك أيضا بحوث ودراسات يجرى تنفيذها بناء على طلب من مؤسسات خارجية إقليمية ودولية، نذكر من هذه المؤسسات على سبيل المثال البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، وبرنامج الغذاء العالمي للأمم المتحدة، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا (الإسكوا)، والبنك الدولي، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، ومنظمة التنمية الصناعية التابعة للأمم المتحدة، ومنظمة العمل الدولية التابعة للأمم المتحدة، والوكالة الألمانية للتعاون الفنى GTZ.

سابعًا: دور المعهد في نشر مفهوم التنمية المستدامة

يشكل البحث العلمي أهم مرتكزات التنمية ومقومات نجاحها وقدرتها على تحقيق الاستدامة واستجابتها للتحولات الحاصلة في المجتمع والمؤثرات الخارجية، لما تُكسبه التنمية من منهجيات في العمل ووضوح في الأداء وابتكارية في الأدوات وقوة في التشريعات ودقة في التشخيص والحدس في استشراف المستقبل.

انطلاقًا من هذا جاءت رسالة المعهد "إنتاج ونشر المعرفة وتقديم حلول مبتكرة لصانعي السياسات ومتخذي القرارات على كافة المستويات فى مجالات التخطيط والتنمية، من خلال إجراء البحوث والدراسات والاستشارات وبناء القدرات لتحقيق أهداف خطط التنمية المستدامة." فضلًا عن المساعدة فى نشر ثقافة التخطيط والتنمية المستدامة فى المجتمع، والذى يعد من الاهداف الاستراتيجية للمعهد.

ويقوم معهد التخطيط القومي بأنشطته البحثية المختلفة من أجل تحقيق هدف من الأهداف الرئيسية لانشائه. حيث جاء في أغراض المعهد بقانونه رقم (13) لسنة 2015 إجراء البحوث والدراسات في كافة المجالات التي تحقق أغراض المعهد، وكذلك إصدار ونشر البحوث والتقارير والدوريات العلمية، وترجمة وتأليف الكتب والمراجع ذات الصلة بأغراض المعهد. وقد تنوعت اصدرات المعهد منذ عام 2016/2015 (العام الاول لخطة المعهد الاستراتيجية) وحتى عام 2019/2018، لتحقيق أهداف خطط التنمية المستدامة. ويوضح الجدول التالى اهم هذه الاصدارات.

قائمة باهم اصدرات المعهد وفعاليته العلمية خلال الفترة 2019/2018-2016/2015

الاصدرات
البحوث الجماعية
تطور منهجية استخدام نماذج المدخلات والمخرجات ومقتضيات تفعيل استخداماتها في مصر
سياحة التراث الثقافي المستدامة مع التطبيق على القاهرة التاريخية
منافع وأعباء التمويل الخارجي للتنمية بالتطبيق على مصر
النمو السكاني والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية في مصر خلال الفترة 2006 – 2017
نحو منهجية لقياس المؤشرات وتصور متكامل لنمذجة السيناريوهات البديلة لتحقيق أهداف الأمم المتحدة

الاصدرات
للتنمية المستدامة 2030: حالة مصر
التغير الهيكلي لقطاع المعلومات في مصر (بالتركيز على الصادرات)
تطوير التعليم الأساسي في مصر في ضوء الاتجاهات التربوية الحديثة
مستقبل القطن المصري في سياق استراتيجية التنمية الزراعية في مصر
الزراعة التعاقدية، كمدخل للتنمية الزراعية المستدامة فى مصر
الإدارة المتكاملة للمخلفات الصلبة ودورها في دعم الاقتصاد القومي
متطلبات التحول لإقتصاد قائم على المعرفة في مصر
آليات وسبل اصلاح قطاع الاعمال في جمهورية مصر العربية
سبل وآليات تحقيق انماط الإستهلاك في مصر
الخيارات الاستراتيجية لمنظومة التعليم قبل الجامعي في مصر
المسئولية المجتمعية للشركات ودورها في تحقيق التنمية المحلية في مصر
تنمية وترشيد استخدامات المياه في مصر
اتفاقية منطقة التجارة الحرة الافريقية وآثارها على الاقتصادات الأفريقية عموما والاقتصاد المصري خصوصاً
دراسة مدي تطبيق الحوكمة على الإنتاج والاستهلاك المستدام للموارد الطبيعية في مصر
صناعة الرخام في مصر – الواقع والمأمول – بالتطبيق علي المنطقة الصناعية بشق الثعبان
تطوير منظومة التعليم العالي في مصر
الطاقة المحتملة للصحارى المصرية بين تخمة الوادي وقحاله البيئة
تقييم السياسات النقدية المصرية منذ عام 2003 مع اهتمام خاص بدورها في مساندة أهداف خطط التنمية
سعر الصرف وعلاقته بالاستثمارات الأجنبية في مصر
سياسات تنمية الصادرات في مصر في ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية
لامركزية الإدارة البيئية في مصر وسبل تعزيزها
التعاون المصري الإفريقي المشترك في مجال استئجار الأراضي والتصنيع الزراعي
تفعيل منظومة جودة التصدير في المشروعات المتوسطة في مصر بالتطبيق على قطاع المنسوجات
دور العناقيد الصناعية في تنمية القدرة التنافسية لصناعة الأثاث فى مصر مع التطبيق على محافظة دمياط
دراسة تحليلية لموقع مصر في التجارة البينية بين الدول العربية باستخدام تحليل الشبكات
التغير الهيكلي لقطاع المعلومات في مصر (بالتركيز على العمالة)
مبادرة الحزام والطريق وانعكاساتها المستقبلية الاقتصادية والسياسية علي مصر

الاصدرات
أهم المشكلات النفسية والاجتماعية لدي الشباب المصري 18-35 "دراسة تطبيقية على محافظة القاهرة"
الممارسات الاحتكارية في أسواق السلع الغذائية الأساسية في مصر
نحو تحسين أنماط الإنتاج المستدام بقطاع الزراعة في مصر
التأمين وإدارة المخاطر في الزراعة المصرية
البحوث الفردية
دور الإبتكار في التنمية الصناعية المستدامة
الهجرة المختلطة: الواقع الدولي والإقليمي والمحلى مع تركيز خاص على الهجرة غير الشرعية للأطفال المصريين
اقتصاديات سلامة الغذاء في مصر
سبل تنمية وتطوير صناعة البرمجيات وخدمات التعهيد في مصر في إطار استراتيجية مصر 2030
دور المرأة الريفية في ترشيد المياه بمحافظة القليوبية
واقع رأس المال الاجتماعي داخل المنظمات الريفية "دراسة حالة لبعض المنظمات الريفية بمركز المراغة محافظة سوهاج"
Business Intelligence in the Strategic Management of Egyptian Institutions
فاعليه محدودة: إدارة الأزمات الدولية بين تدخل الطرف الثالث والمنظمات الدولية
نخب الفكر ودورها في توجيه السياسات العامة
استراتيجية التنمية المستدامة بين الواقع والطموح في الوطن العربي (مصر حالة دراسية)
التقارير العلمية
تقرير أوضاع الأمن الغذائي في مصر
تقرير حالة التنمية في مصر
التنمية الزراعية في مصر
تحليل حالة السكان في مصر وتبايناتها المكانية 2017
المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات العربية – دور جديد لتعزيز التنمية المستدامة. تقرير مشترك مع المعهد العربي للتخطيط بالكويت
التقييم الذاتي لمحور التنمية الاجتماعية والاقتصادية للآلية الأفريقية لمراجعة النظراء بالتعاون مع اللجنة الوطنية للحوكمة

الاصدرات
كراسات السياسات
آليات تعزيز تخطيط جودة المالية العامة في مصر
نحو إدارة فعالة للإحتياطيات الدولية لمصر
مؤتمرات المعهد وورش العمل
عقد المؤتمر الدولى لمعهد التخطيط القومى حول التصنيع والتنمية المستدامة فى الفترة 5-6 مايو 2018 وقد استهدف المؤتمر طرح رؤى حول أولويات وسياسات وآليات النهوض بالتصنيع المحلى يمكن أن يستهدى بها المخططون وصناع القرار فى تعميق التصنيع فى مصر، وذلك بالبناء على خبرات الدول التى سبقتنا فى مضمار التصنيع وعلى الخبرات الذاتية لمصر، وبالاسترشاد بالتوجهات الحالية والمستقبلية فى عالم الصناعة والتصنيع، وبالتوجهات المتضمنة فى الأجندة العالمية للتنمية المستدامة لعام 2030 (SDGS)، واستراتيجية التنمية المستدامة، رؤية مصر 2030(SDS).
عقد منتدى السياسات رفيع المستوي حول تخطيط التنمية في أفريقيا "تمويل أهداف التنمية المستدامة في إفريقيا – استراتيجيات التخطيط وتعبئة الموارد" يوليو 2018 وناقش المنتدى العديد من القضايا المتصلة بكيفية إدماج أهداف التنمية المستدامة وكيفية سد الفجوات التمويلية اللازمة لتحقيق تلك الأهداف، وتحديات مصادر التمويل اللازمة وكيفية التخطيط، كما تم استعراض عدد من تجارب الدول الإفريقية حول طرق تمويل خطة التنمية المستدامة
اشترك المعهد مع الجمعية المصرية لنظم المعلومات وتكنولوجيا الحاسبات في تنظيم المؤتمر العلمي السادس والعشرون " ثورة البيانات لتعزيز التخطيط القومي والتنمية المستدامة ناقش المؤتمر تحديات ثورة البيانات والتحول الرقمي وتأثيرها علي كل من أبعاد التخطيط القومي والتنمية المستدامة، وجودة الرعاية الصحية واستدامتها، واستدامة جودة المنظومة التعليمية المصرية، والهوية الرقمية والثقافية للوطن
عقد المؤتمر الدولى لمعهد التخطيط القومى خلال العام 2019/2018 حول تعزيز الزراعة المستدامة، وناقش المؤتمر عدداً من القضايا المتصلة باستدامة الزراعة، من أبرزها استراتيجيات الزراعة المستدامة ومعوقاتها، والتمويل فى القطاع الزراعى، والأمن الغذائى فى مصر، وقضايا استدامة الموارد المائية، والفجوة بين العرض والطلب على المياه، والفرص المتاحة للتنمية المستدامة للموارد المائية.
ورشة عمل حول "تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في العالم العربي" بالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط، وبمشاركة البنك الدولي يونيو 2019
سيمنار الثلاثاء
يعقد سيمنار الثلاثاء في يوم الثلاثاء الثالث من كل شهر، ويدعى لها كل أعضاء الجهاز العلمي بالمعهد

الاصدرات
وعدد كبير من الشخصيات من خارج المعهد. ويعد السمنار نوعاً من أنواع خدمة المجتمع التي يقدمها المعهد. تناولت حلقات سيمنار الثلاثاء عام 2019/2018 ثمانية موضوعات متفرعة عن قضية كبري عنوانها "مصر – القطاعات الواعدة والتنمية الشاملة"
دورات تدريبية
برنامج تدريبي لقيادات الوزارات المختلفة حول استراتيجية مصر للتنمية المستدامة والتعريف بمنهجية وآليات وضع الخطط،
البرنامج التدريبي لوزارة التخطيط والمتابعة الإصلاح الإداري لتدريب المسئولين في المحافظات والوزارات بعنوان: "تخطيط المشروعات والمنظومة الإلكترونية
تحقيق التنمية المستدامة في مجال البناء والإسكان التعاوني المصري"بالتعاون بين المعهد والاتحاد العربي للتنمية المستدامة والجمعية التعاونية للبناء والإسكان بوزارة التعاون الدولي

المراجع

المراجع العربية:

1. الكتاب السنوى لمعهد التخطيط القومي، اعداد مختلفة.
2. الخزندار، والأسعد،2019، التعرف على دور مراكز الفكر والدراسات في البحث العلمي وصنع السياسات العامة، والمنشورة بملتقي الباحثين السياسيين العرب.
3. حسان عبدالله حسان،2018، مراكز الدراسات والأبحاث. ودورها في صناعة القرار السياسي، https://mugtama.com/ntellectual/item
4. رانجة زكية، 2015، دور مؤسسات البحث العلمى ومراكز الفكر Think tanks في ترشيد السياسات العامة في الدول العربية، جامعة الجزائر.
5. ماجد الزاملى، 2020، مراكز البحث العلمي ودورها في توجيه سياسة الدولة في مجال الاقتصاد والتعليم والاجتماع، http://www.ahewar.org/
6. محمود السيقلي، 2019، دور مراكز الفكر والبحث في صنع القرا: واقع مراكز الفكر العربية، كلية الحقوق بجامعة محمد الأول، المغرب.
7. مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2018 تصميم مراكز الدراسات والبحوث العربية والدولية.
8. هزار صابر أمين، 2018 مراكز التفكير ودورها في التأثير على صنع السياسة، منشور في http://fcdrs.com/mag/issue

المواقع الالكترونية:

الموقع الالكترونى لمركز دراسات الخليج والجزيرة العربية.www.aruc.org

الموقع الالكترونى لمعهد التخطيط القومي.www.inplanning.gov.eg

الموقع الالكترونى لمنتدى الفكر العربى، بالمملكة الأردنية الهاشمية.www.atf.org

الموقع الالكترونى لمركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية gate.ahram.org.eg

الموقع الالكترونى لمركز الفكر الاستراتيجي للدراساتfikercenter.com